

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 94

الثلاثاء، 25 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي. (هنغاريا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 134 من جدول الأعمال

تقرير مكتب الأمم المتحدة للشباب

تقرير الأمين العام (A/77/955)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد كاميلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن

أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ما فتى الاتحاد الأوروبي يدعم حقوق الشباب ومشاركتهم الهادفة في صنع القرار. ولهذا السبب، نرحب بفرصة النقاش بشأن الشباب ودورهم في إطار منظومة الأمم المتحدة اليوم.

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن امتناننا للعمل الذي يضطلع به مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، الذي ما فتى منذ إنشائه في عام 2013 يدافع عن الشباب في جميع أنحاء العالم ويمكنهم من

الازدهار في الأمم المتحدة والتأثير في المنظمة، مما أرسى الأساس لما يعرف اليوم بمكتب الأمم المتحدة للشباب. ونود بصفة خاصة أن نشيد بعمل السيدة فيكراماناياكي وقيادتها وخدماتها وتقانيها.

نود أيضاً أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/77/955)، ولا سيما على المعلومات المستكملة عن إنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة خطة الأمم المتحدة للشباب وتشكيل مكتب الأمم المتحدة للشباب، مما سيضع أصوات الشباب في مكانها الصحيح في قلب منظومة الأمم المتحدة.

يسرنا أن نسمع عن التقدم المحرز والإنجازات المهمة التي تحققت حتى الآن. ونرحب، على وجه الخصوص، بالتركيز على المشاورات التي جرت مع شباب، ومنظمات وشبكات المجتمع المدني التي يقودها الشباب وتخدم الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد ضرورة أعمال المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة المشاركة المجدية للشباب. ويسرنا أن نرى أن استراتيجية الأمم المتحدة للشباب تتغلغل في عمل الأمم المتحدة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (Room AB-0601، Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الجهد المؤسسي الذي تقوم به المنظمة الدولية دفعا لهذا الملف الهام. وفي هذا الإطار، يحيط وفد مصر علما بما أورده تقرير الأمين العام من خطوات في هذا السياق، وينوه كذلك بضيق الوقت متاح بين صدور التقرير وبين انعقاد هذه الجلسة، ويتطلع لأخذ ذلك في الحسبان عند إعداد التقارير المقبلة حول عمل المكتب.

لقد سعدت مصر بالعمل مع غيانا العام الماضي في تيسير المشاورات الحكومية حول إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، إذ شهدت المشاورات توافقا بين الدول الأعضاء على ضرورة دفع التواصل مع الشباب والاستماع لأصواتهم لا سيما مع ارتفاع أعداد الشباب عالميا، حيث تخطى تعدادهم أكثر من 1,2 بليون شخص، الأمر الذي يحتم أخذ أولويات الشباب في الاعتبار خلال سعيها للاستجابة للتحديات المتفاقمة واستمرار جهودنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتطلع وفد مصر إلى استكمال عملية إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، وإلى عملية تعيين تعكس توازنا بين الفئات العمرية المختلفة والتوزيع الجغرافي، على النحو الوارد في الفقرة السابعة من ديباجة القرار المنشئ لمكتب الأمم المتحدة للشباب، وبما يعكس وجود النسبة الأكبر من الشباب حول العالم في الدول النامية. ويرجو وفد مصر أيضا أن يقوم المكتب الجديد بتعزيز جهوده في التواصل مع مبعوثي الشباب بالمنظمات الإقليمية، عملا بالفقرة العاملة 3 (هـ) من القرار، وتعزيزا للحوار بين الشباب في مختلف المناطق الجغرافية، خاصة في الدول النامية.

يرحب وفد مصر بالجهود المبذولة لتحويل مهام وولاية مكتب مبعوث الأمين العام للشباب إلى المكتب الجديد، وبتخصيص الموارد المالية التي تساهم في الحفاظ على مؤسسية العمل بالمكتب الجديد.

ومن ناحية أخرى، ينوه وفد مصر بما لاحظته من استخدام التقرير المقدم للجمعية العامة لمصطلحات لا تجد توافقا دوليا على توظيفها في وثائق الأمم المتحدة، ويثق في أن استكمال خطوات إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، على النحو الذي حدده القرار المنشئ له والذي منحه ولايته، سيحول دون تكرار ذلك وسيساهم في استخدام المصطلحات التي توحد من الشباب الدولي ولا تفرقه.

جميع أنحاء العالم، وأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل على إشراك الشباب مشاركة هادفة. إننا نتطلع إلى الدور الذي سيؤدي به مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب في مجال تعزيز السياسات وتنسيق العمليات والمنتديات المتعلقة بمشاركة الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في الأسبوع الماضي، ذكرت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشراكات الدولية، السيدة أوربيلين، أن "تمكين الشباب يمثل الاستثمار الأكبر الوحيد الذي يمكننا القيام به في المستقبل". وعندما يتعلق الأمر بشؤون الشباب، فإن الاتحاد الأوروبي يترجم أقواله إلى أفعال. والواقع أن أول خطة عمل للشباب وضعتها الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية تهدف إلى تعزيز وجود شراكات قوية مع الشباب في مختلف أنحاء العالم، من أجل تمكينهم من صياغة حلول للمشاكل التي تؤثر عليهم وتأهيلهم لذلك. ويشمل ذلك مبادرتنا الخاصة بالنساء والشباب في النظام الديمقراطي، التي تعمل على زيادة مشاركة وتأثير الشباب والنساء في العمليات الديمقراطية. ويشمل أيضا صندوق تمكين الشباب الذي يعني بدعم وتمويل المبادرات التي يقودها الشباب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الأكاديمية الأفريقية الأوروبية للشباب، التي تهدف إلى تعزيز فرص التعلم وعمليات التبادل بين الشباب في أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

في الختام، نتطلع إلى مواصلة عملنا معا بشأن شؤون الشباب. ومع استمرار العمل على تفعيل مكتب الأمم المتحدة للشباب، وفي نهاية المطاف، تمكين مشاركة الشباب من مشاركة مجدية في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن نسترشد بهذا المبدأ البسيط: لا ينبغي أن يكون هناك شيء يتعلق بالشباب بدون مشاركة الشباب.

السيد محمد (مصر): يرحب وفد مصر بالخطوات المتخذة من

جانب الأمانة العامة للمضي قدما نحو إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب عملا بالقرار الجمعية العامة رقم 306/76، والمتخذ بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر 2022.

ويستذكر وفد مصر ما يمثله اعتماد هذا القرار من توجه توافقت عليه الجمعية العامة للارتقاء بخطة الشباب في الأمم المتحدة وتطوير

فيكراماناياكي، ومكتبها على النتائج التي تحققت في عملية إنشاء الهيئة الجديدة، والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب 2030. وتشدّد كوستاريكا على أن هذه الإنجازات قد عززت تعميم منظور الشباب في الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. ولذلك فإن عملية الانتقال نحو مكتب الأمم المتحدة للشباب فرصة كبيرة لتعميم الخطة المتعلقة بالشباب في جميع مجالات عمل المنظمة.

قد اتخذت كوستاريكا إجراءات على الصعيد الوطني لتشجيع وتعزيز مشاركة الشباب في الشؤون العامة وفي مجتمعاتهم المحلية، وكذلك في تمثيل الشباب في الخارج في مختلف المجالات. ولدى وكالة وزارة الشباب في كوستاريكا، وهي المؤسسة الوطنية الرائدة في هذا المجال، مجالات مؤسسية متعددة لمشاركة الشباب وللتشاور معهم، وهي تجربة عُرضت في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام.

يسهم سائر ممثلي شباب كوستاريكا فعليا بأفكارهم المبتكرة في عملنا، على سبيل المثال، في إعداد المساهمة الوطنية في المبادرة التي أطلقها المفوض السامي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب لديه مسارات كثيرة وقدّر كبير من الإمكانات على الطريق نحو أمم متحدة أكثر شمولاً للجميع وتعبيراً عنهم. وفي عملية إنشاء المكتب، ترى كوستاريكا أنه من الضروري التشديد على النقاط التالية.

أولاً، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة للشباب أن يجسد تنوع مجتمعنا العالمي وأن يكفل تكافؤ الجنسين وعدم التمييز بوصفهما مبدئين لتكوينه. وتوصي كوستاريكا بتعيين امرأة أخرى لرئاسة المكتب، بما يكفل استمرارية الدور القيادي الذي اضطلعت به مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب.

ثانياً، تذكر كوستاريكا بأهمية الولاية المتمثلة في تعزيز الحوار والتعاون والتضامن بين الأجيال وتيسير ذلك. ونشجع المكتب على تطبيق هذا النهج من خلال ربطه بالخطط المتعلقة بالشيخوخة والتحول

يؤكد قرار الجمعية العامة 306/76 أهمية دور الشباب في الركائز الثلاث الأساسية في عمل الأمم المتحدة: تعزيز السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، ويشدد على ضرورة إشراك الشباب بصورة فعالة في أوجه صنع القرار، فمن المؤكد أنه لا يمكن العمل نحو تحقيق مستقبل مزدهر من دون إشراك الشباب، فهم الفئة الرئيسية المشاركة فيه والمستفيدة منه.

وكما أكد إعلان الحق في التنمية، فإن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية ويجب أن يكون المشارك الرئيسي فيها والمستفيد الأساسي منها، ومن ثم، فإن تحقيق التنمية يعني توافر الفرص المتساوية للجميع، خاصة الشباب، ويضمن النفاذ للمجالات الأساسية كالعمل، والسكن، والرعاية الصحية، والتوظيف، الأمر الذي يساهم في توفير البيئة المناسبة للشباب لتوظيف قدراتهم وضمان تمتعهم بكافة حقوقهم.

وتظل مصر ملتزمة بتعزيز أوجه مشاركة الشباب، ودفع تمكينهم، وزيادة فرص العمل المتاحة لهم، إيماناً بقدراتهم ودورهم المهم في دفع التنمية والنمو. وقد أعلنت مصر عام 2016 عاماً للشباب، واتخذت عدة إجراءات من أجل زيادة البرامج الهادفة إلى تعزيز قدراتهم وتأهيلهم لسوق العمل، فضلاً عن زيادة عدد الشباب المعين في المناصب القيادية والتشريعية. وأقامت، من ناحية أخرى، منتدى شباب العالم الذي مثل - بنسخه الأربع - محفلاً هاماً للشباب من مختلف دول العالم لتبادل الآراء والأفكار حول موضوعات السلم والتنمية والإبداع.

في الختام، يتطلع وفد مصر إلى مواصلة دمج أنشطة مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ضمن المكتب مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، معرباً عن تطلعه إلى أن يسهم ذلك في تعزيز الاستجابة الأممية لطموحات وآمال الشباب الدولي نحو عالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً.

السيدة تشان فالفيدي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): ترحب

كوستاريكا بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، بما يتسق مع القرار 306/76 (A/77/955). ونثني على عمل مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما

مكتب الأمم المتحدة للشباب من خلال القرار 306/76 تطور رئيسي باعتبار ذلك أول نتيجة ملموسة من النتائج المتوخاة من خطتنا المشتركة. وقد علقت البرتغال أهمية كبيرة على إنشاء المكتب، ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بتنشيط جهودنا من أجل الشباب، وهي جهود يجب أن تُبنى على أساس أكثر استدامة، بما يكفل التكامل مع المهام الحالية المتعلقة بالشباب على نطاق المنظومة وذلك في إطار ولاية واضحة من أجل تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

نتطلع إلى عملية تعيين موظفي مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، الذي نتوقع أن يمثل فريق يتسم بالمرونة ويستفيد من القدرات الكبيرة والخبرات التقنية الثمينة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وقيم الخبرات التي تقدمها مبعوثة الأمين العام الحالية المعنية بالشباب، التي نشيد حقا بعملها.

في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تعهدت الدول الأعضاء بالاستماع إلى الشباب والعمل معهم. ونحن واثقون من أن مكتب الأمم المتحدة للشباب سيفي بهذا الالتزام، ويحوّله إلى واقع ملموس على نطاق الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وأنه سيدعم في الأجل القصير المشاركة المجدية للشباب خلال مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقبل.

السيد هادي كريسانتو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نعرب عن تقديرنا لمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب وفريقها على عملهم القيم تعزيزا لمكانة الشباب في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

قبرص مؤازرة قوية لمشاركة الشباب في هياكل صنع القرار بصورة فعلية وبناءة وشاملة للجميع. للشباب دور لا غنى عنه داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/77/955)، ونحن ممتنون لجميع المعلومات المستكملة المقدمة فيما يتعلق بإنشاء المكتب الجديد.

الديمقراطي، وبتيسير مسارات مشاركة الناس من جميع الأعمار، بمن فيهم الأطفال. إن بناء مجتمع مناسب لجميع الأعمار جزء من الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا بوصفنا دولا.

ثالثا، نرى أن استراتيجية الأمين العام للشباب تكتسي أهمية خاصة لعمل المكتب. ومع ذلك، مع مراعاة تعزيز قدرة المكتب، ترى كوستاريكا أنه ينبغي له أن يطمح إلى تعزيز خطته الاستراتيجية والبرنامجية، على سبيل المثال، عن طريق بناء شبكة أقوى من جهات التنسيق في المنظومة وتعزيز أوجه تآزرها مع المنظمات الإقليمية. نؤكد أيضا على أهمية دعم البلدان النامية والبعثات الصغيرة وإسداء المشورة لها من أجل تشجيع زيادة مشاركة الشباب على جميع المستويات.

في الختام، إن المشاركة الهادفة والفعالة والشاملة لجميع الشباب في الأمم المتحدة هي في واقع الأمر التي تكفل نجاح ولاية مكتب الشباب؛ ولذلك يجب أن تكون ركيزة شاملة لعمله. يجب أيضا حماية مشاركة الشباب، بما يكفل أن تكون آمنة لهم جميعا في جميع الأوقات. وتؤكد كوستاريكا من جديد دعمها الكامل لخطة العمل الاستشارية المتمثلة في إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، وتشجع على التحلي بالطمح والتفاؤل اللذين يتسم بهما الشباب في العملية الرامية إلى إنشائه. إننا نتطلع إلى العمل مع المكتب بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المهمة.

السيدة زكرياش (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على عرض التقرير الأول عن مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب (A/77/955)، ونشيد بالعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشباب طوال العقود العديدة الماضية، حيث اعتمدت قرارات عديدة ومجموعة من الأنشطة وحقت إنجازات داخل منظومة الأمم المتحدة. كذلك ما فتى الاعتراف بدور الشباب يزداد بوصفهم عوامل إيجابية للتغيير ومساهمين رئيسيين في النهوض بالأطر العالمية المتفق عليها. ويسرنا على وجه الخصوص ما شهدناه من جوانب التحسن في عملية المشاركة مع منظمات وشبكات المجتمع المدني التي يقودها الشباب. ولكن علينا تحقيق مزيد من الإنجازات للشباب بمشاركة الشباب، إذا كنا نريد منظومة أمم متحدة شاملة للجميع حقا. ولهذا، إن إنشاء

السببية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة". إن ذلك الحدث، الذي نظمته المنظمة غير الحكومية المعنية بالشباب في قبرص "دبلوماسية الشباب القبرصي" في كانون الأول/ديسمبر 2020، بدعم من وزارة الخارجية، قد أتاح الفرصة لشبابنا كي يعبروا بشكل مباشر وعلى أعلى مستوى عن آرائهم حول الأمم المتحدة التي يصبون إليها. وتبين حلقات العمل التي ينظمها المجتمع المدني والمبادرات التي يطلقها، من قبيل تلك التي ذكرتها من فوري، أهمية الشباب بوصفهم شركاء فاعلين على قدم المساواة من أجل مستقبل يفضي إلى التحول. أود أن أختتم كلمتي بالقول إنه يجب علينا الأخذ بأصوات الشباب ومبادراتهم وأعمالهم في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة وفي ما تتوخاه من نتائج. ليس هناك من القضايا ما يكون الشباب بمنأى عن آثارها، أو لا يملكون ما يساهمون به حيالها. وأقتبس مما قاله الأمين العام السابق كوفي عنان مخاطبا جمهورا من الشباب: "تذكروا دوما أنكم لن تكونوا أبدا أصغر من أن تتولوا زمام القيادة ونحن لن نكون أبدا أكبر من أن نتعلم".

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة المهمة اليوم. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على التقرير (A/77/955) الذي يثير مناقشاتنا هنا اليوم، وكذلك على العمل الذي أنجز خلال العام الماضي من أجل تشغيل مكتب الأمم المتحدة للشباب.

وكما ذكر الأمين العام عن حق، من واجبنا بوصفنا البشرية أن نعمل ونفكر اليوم "في الأجل البعيد، ونحقق المزيد من الإنجازات للشباب والأجيال القادمة، ونستعد بشكل أفضل للتحديات القادمة". إن قرار إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب خطوة هائلة نحو تحقيق هذا الهدف الضروري. وينطبق الأمر أيضا على أنشطة مكتب الأمم المتحدة للشباب المبلّغ عنها حتى الآن.

من المتوقع بحلول عام 2030، أن يشكل الشباب في أفريقيا 42 في المائة من شباب العالم. إن جيل الشباب هذا عاش وقاد التقدم الهائل الذي حققته القارة، بما في ذلك فيما يتعلق بمعدلات انتشار

نرى أن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب استنادا إلى القرار 306/76 ينبغي أن يحقق تكاملا فعالا في الأنشطة الحالية لمكتب مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة للشباب أن يواصل قيادة جهود الدعوة الرفيعة المستوى، ويُعنى بأمور التنسيق والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا الشباب، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية المستدامة، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان. وتواصل قبرص دعم إدماج الأنشطة الحالية لمكتب مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب في مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، وتكرر تأكيد أهمية الذاكرة المؤسسية المتعلقة بقضايا الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

لا بد من مراعاة أولويات الشباب والتصدي للعقبات التي تعترض تحقيق إمكاناتهم الكاملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن يكون تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أولى أولوياتنا. فالشباب العمود الفقري لمجتمعاتنا، ولديهم إمكانيات هائلة للعمل الإيجابي والحلول المبتكرة. ويلزم بالتالي الاعتراف بهم وتقديرهم وتمكينهم في هذا الصدد.

ندرك ما الإسهامات القيمة للشباب بوصفهم دعاة وخبراء ونشطاء وعلماء ورواد أعمال، من بين أمور أخرى. ولذلك، تنفذ قبرص برامج وتتخذ إجراءات محددة بشأن سبل تعزيز مشاركة الشباب. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك مشروع "برلمان الشباب في قبرص"، وهو مبادرة أطلقتها منظمتان غير حكوميتين معنيتان بالشباب أضفى عليها مجلس وزراء جمهورية قبرص طابعا مؤسسيا، مما يوفر حيزا دائما لشباب قبرص لعرض أفكارهم على هياكل صنع السياسات وصنع القرار وتقديم مقترحاتهم إليها.

إن إطلاق خطة الشباب لعام 2030 في عام 2018، والمسار المخصص لخطتنا المشتركة (A/77/982)، يوفران لنا زخما كبيرا لمشاركة الشباب بصورة مجدية على جميع المستويات. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديرنا لمبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب على مشاركتها في حلقة العمل "احتفال شباب قبرص بالذكرى

يتطلع الشباب إلينا لكي نمُنحهم الشعور بالانتماء والأخذ بزمَام الأمور في عالم يراعيهم ويأخذ مصالحهم في الحسبان. وبوصفنا بلدا ناميا في أفريقيا، نرى أن إشراك الشباب في السياسة والمجتمع ليس مجرد مسألة شمول للجميع، بل إنه أمر حيوي للنمو الاقتصادي والابتكار والسلام والأمن.

السيدة موسى (المملكة العربية السعودية): بداية يتقدم وفد بلدي بجزيل الشكر على عقد جلسة المناقشة العامة لهذا البند الهام والمطروح لأول مرة.

يحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام (A/77/955) المعنون مكتب الأمم المتحدة للشباب.

يرحب وفد المملكة العربية السعودية بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، كما يدعم وفد بلدي الخطوات التشغيلية المتخذة حتى تاريخه لإنشاء المكتب الجديد والمضي قدما بولاياته الرئيسية. ويثمن وفد بلدي الجهود التي يبذلها مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب في هذا الصدد.

إن الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل. وأشدد في هذا الصدد على دعم بلدي لجميع الجهود المبذولة لدعم مشاركة الشباب وتمكينهم وإشراكهم في منظومة الأمم المتحدة. وتتسق هذه الجهود مع أولويات بلدي الوطنية، حيث يشكل الشباب دون سن 30 عاما ما يزيد على 63 في المائة من إجمالي المواطنين.

وتحظى فئة الشباب باهتمام القيادة في بلدي في عملية التنمية وفتح آفاق التعاون مع العالم من خلال نشر ثقافة الحوار وقيم التسامح والاعتدال، انطلاقا من أهداف وبرامج رؤية 2030 التي تعتمد في كثير من مبادراتها وأهدافها على فئة الشباب، إلى جانب الفرص الكثيرة التي تتيح المساواة بين الجنسين وتسهم في تحقيق تطلعاتهم.

كما تحظى أجندة الشباب بأولوية قصوى على الصعيد الدولي في بلدي، حيث قادت المملكة الجهود الدولية لمجموعة العشرين من خلال أعمال رئاستها للمجموعة في عام 2020. وقد تبيننا خريطة طريق

الهواتف المحمولة والإنترنت. واليوم، يتزايد الدور الفعال الذي يضطلع به الشباب الأفريقي في تشكيل مستقبلهم.

حدد الأمين العام في موجزه السياساتي المعنون "مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات" ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية نحو إعداد الشباب بشكل هادف وحقيقي لجعلهم شركاء على قدم المساواة في صنع القرار، وهي الموارد وإضفاء الطابع المؤسسي وإمكانية الوصول. يسهم تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على جميع المستويات في تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف الفعالة والشاملة للجميع والقادرة على التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم.

لقد رأينا، من واقع سياقنا في ناميبيا، فوائد تمكين الشباب وجلسهم حول الطاولة بوصفهم صناع قرار قادرين على العطاء. وأدى ذلك إلى زيادة تمثيل الشباب في مجلسي برلماننا المكون من مجلسين بوصفهم ممثلين قادرين على خدمة دوائهم الانتخابية. يجب توفير التمويل والتعليم اللازمين للشباب، ويجب جعل المشاركة في عمليات صنع القرار متاحة لجميع الشباب من دون إكراه أو تمييز.

لذلك، أود أن أكرر بعض النداءات المهمة التي وجهتها الدول الأعضاء وكذلك شباب من جميع أنحاء العالم خلال المشاورات التي أدت إلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، خاصة وأن الجهود تبذل حاليا لتشغيل المكتب.

أولا، تدعو الحاجة إلى إدارة عملية توظيف فعالة لمكتب الأمم المتحدة للشباب، بما في ذلك منصب الأمين العام المساعد لشؤون الشباب.

ثانيا، يجب على المكتب أن يبني قدراته بغية توفير فرص التطوير المهني للشباب على المستويين الوطني والإقليمي.

ثالثا، من المتوقع استنادا إلى أسباب وحيية أن تصبح مسألة الاستعانة بالمهمشين أثناء مشاركتهم في المهام التنفيذية، من قبيل إزالة الحواجز الرقمية لكفالة مشاركة الشباب بصورة مجدية، محورا للعمل.

الانتقالية يشيران إلى أن الأمم المتحدة تسير على الطريق الصواب فيما يتعلق بإنشاء المكتب والنهوض بالخطوة المتعلقة بالشباب في نهاية المطاف. ونلاحظ أن من المرجح أن يكون المكتب جاهزا للعمل بحلول نهاية هذا العام.

أحاطت غيانا علما بالأنشطة الكثيرة التي يشارك فيها مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بل طوال السنوات القليلة الماضية. ونغتتم هذه الفرصة لشكر المبعوث، السيدة جاياما فيكراماناياكي وأعضاء فريقها، على جهودهم الدؤوبة في النهوض بالخطوة المتعلقة بالشباب، بما في ذلك من خلال جهود التنسيق التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وخلال هذه العملية الانتقالية الحالية. أرى أننا متفقدون على أن إسماع أصوات الشباب عاليا قد زاد زيادة هائلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

إن مهام مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب طموحة، كما ينبغي لها أن تكون. وبالنظر إلى المسائل الشاملة التي تؤثر على شبابنا، فإن تحديد الأولويات ستكتفه بعض الصعوبة. ومع ذلك، ومع مضي عمل المكتب قدما، سيكون من الضروري تحديد أهم الأولويات واختيار تلك التي لديها أكبر فرصة لإحداث تغيير حقيقي وإيجابي، على المستوى القطري وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الاحتياجات الإقليمية والوطنية.

إن إنشاء الجمعية العامة لمكتب الأمم المتحدة للشباب يبين الالتزام الجماعي للدول الأعضاء بالعمل على كفالة مشاركة الشباب وانخراطهم بشكل هادف في جميع المجالات، بما في ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، كما ذكر الأمين العام باقتدار في التقرير، فإن نجاح المكتب في نهاية المطاف يتوقف على توفير الموارد اللازمة لعملياته والمساهمة الكلية لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق عالم أكثر سلما واستدامة وعدلا ومساواة، يجري فيه دعم الشباب وتمكينهم وإشراكهم وتجهيزهم لتحقيق إمكاناتهم.

وفيما يتعلق بغيانا، فإن أكثر من 60 في المائة من سكانها من الشباب، وانخراطهم ومشاركتهم في تنمية البلد هو الاتجاه السائد إلى

مجموعة العشرين للشباب لعام 2025 والتي تنص على تقليص نسبة الشباب الأكثر عرضة للإقصاء في سوق العمل بشكل دائم بنسبة 15 في المائة بحلول 2025.

وفي هذا الإطار، إن بلدي إذ يكرر دعمه لمكتب الأمم المتحدة للشباب، وللجهود المبذولة في هذا الصدد، يشدد على أهمية أن تُبنى هذه الجهود على خطى تكاملية شاملة، تأخذ في الحسبان أولويات وتطلعات الشباب كافة، بمختلف تنوعات هذه الأولويات والتطلعات، وأن تراعي كذلك سائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأن تأخذ في الحسبان الخصوصيات الثقافية والقيم الاجتماعية المتنوعة لهؤلاء الشباب من مختلف الدول والمناطق الجغرافية.

في الختام، يتطلع وفدي قدما إلى الدور البارز والواعد لمكتب الأمم المتحدة للشباب، وإلى الأثر الإيجابي المتوقع لهذا المكتب على المنظومة الدولية دعما لخطط التنمية المستدامة، وفقا للقرار 306/76.

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب (A/77/955). في الواقع، أود أن أذكر بأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب هو أول النتائج التي تحققت بناء على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره، خطتنا المشتركة (A/77/982). إنه أمر مناسب وملاءم ونحن نسعى إلى الاستفادة من زخم الحماس والجرأة والطاقة التي لدى 1,8 بليون شاب في جميع أنحاء العالم، مع التسليم بالعقبات التي تحول دون ازدهارهم والتصدي لها. فمن خلال تهيئة الفرص لهم لكي يشاركوا وينخرطوا بشكل كامل، ستتاح لنا فرصة أفضل كثيرا لنجعل هذا العالم مكانا أفضل الآن وللأجيال المقبلة.

أما وقد حظيت، مع السفير أسامة محمود عبد الخالق محمود، ممثل مصر، بشرف المشاركة في تيسير القرار 306/76، الذي أنشأ مكتب الأمم المتحدة للشباب، والاستماع إلى الشباب من جميع أنحاء العالم، يسرني أنا وغيانا أن نلاحظ التقدم المحرز حتى الآن. ندرك أن هذا تقرير مرحلي، لأنه لم يمض سوى ستة أشهر على بدء الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب. ولكننا نرى أن مساري العملية

بعد استعراض التقرير، من المشجع ملاحظة النهج المتكامل والمنسق الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة للشباب، والذي يعمل بشكل وثيق مع طائفة واسعة من كيانات منظومة الأمم المتحدة. لذلك، نأمل أن تواصل تقارير الأمين العام المقبلة إدراج التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بقضايا الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة بطريقة شاملة، مما يكفل اتساق الإجراءات المتخذة وفعاليتها. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بالتقدم الكبير الذي أُحرز في تعزيز المشاركة النشطة والمنصفة والهادفة للشباب في صنع القرار وفي الولايات المتعلقة بالشباب داخل منظومة الأمم المتحدة.

لقد اكتسب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام 2030 زخماً، والجهود المبذولة لتسريع تنفيذها، ومعالجة العقبات والثغرات الحرجة، تستحق تقديرنا. إن الجهود المبذولة لإعطاء الأولوية للسياسات والعمليات والمنتديات التي تعزز المشاركة الهادفة للشباب في جميع المجالات من حيث عملية صنع القرار تدل على التزام حقيقي بالإدماج والجهود التعاونية.

فضلاً عن ذلك، نقدر أيضاً أيما تقدير المبادرات التي يقودها الشباب نحو المشاركة الهادفة في القضايا الرئيسية، بما في ذلك في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومن خلال الفريق الاستشاري للشباب المعني بتغير المناخ التابع للأمين العام. تجسد تلك الإجراءات إصراراً وتقانياً لكفالة الاستماع إلى أصوات الشباب في عملية صنع السياسات المتعلقة بالتحديات العالمية.

فيما يتعلق بمكافحة الإيذاء والتحرش، نرحب بتوفير التدريب والمبادئ التوجيهية عبر الإنترنت للمتحدثين الشباب. ومن الممارسات الجديرة بال محاكاة استخدام الصورة الرمزية الخيالية "نوقا" لحماية هوية الناشطين الشباب المشاركين في الحوارات. يمكن، على سبيل المثال، استخدامها في شهادات الضحايا والناجين من آثار العنف الجنسي أو الاتجار بالبشر.

أود أيضاً أن أبرز العمل الرائع الذي قام به القادة الشباب السبعة عشر من أجل أهداف التنمية المستدامة، وهي مبادرة وضعت الشباب

حد كبير. ومع ذلك، نسلم بأهمية توشي مشاركة الشباب في جميع الوزارات مشاركة محددة الأهداف. وقد أنشأنا مجلساً استشارياً رئاسياً للشباب من خلال مكتب الرئيس، مما أتاح للشباب فرصة المشاركة بشكل مباشر في توجيه السياسات والبرامج. وفي وزارة الإسكان، أنشأنا برنامجاً لتمليك المساكن للمهنيين الشباب. كما زدنا الموارد المخصصة لوزارة الشباب، وأنشأنا برنامجاً للمؤثرين من الشباب في وزارة الخدمات الإنسانية.

تؤكد غيانا من جديد التزامها بمواصلة الاضطلاع بدورها، ونتعهد بتقديم دعمنا في سياق العمل مع مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب وجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات.

السيدة ماتوس مينينديس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): يسرني أن أرحب بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/77/955). قبل عام تقريباً، اعتمدنا القرار 306/76 الذي أنشأ ذلك المكتب المهم، وهو إنجاز كبير يدفعنا أكثر إلى تقدير المساهمة الهائلة التي يساهم بها الشباب والمنظمات التي يقودونها والاعتراف بها. إن رؤيتهم ووجهات نظرهم الفريدة تثري فهمنا للتحديات العالمية. ومن هنا فإن الشباب شركاء أساسيون في البحث عن حلول فعالة.

لا يفوتني أن أنه في هذا السياق بالعمل الشاق والجدير بالثناء الذي اضطلع به مبعوثا الأمين العام المعنيان بالشباب طوال عقد من الزمان. لقد كانت جهودهما بالغة الأهمية لخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب وللشباب بشكل عام، إذ تركت إرثاً رائعاً لا جدال فيه. ومن المهم التأكيد على أن مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب يجري تأسيسه استناداً إلى إنجازات مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب. وينبغي أن يتضمن إنشاء المكتب الإدماج الفعال للأنشطة الحالية وترسيخ المسائل المتعلقة بالشباب، بدءاً من السلام والتنمية المستدامة إلى المسائل المتعلقة بالعمل الإنساني وحقوق الإنسان، والحفاظ على ثقافة المكتب ونهجه الابتكارية وأنشطته الحيوية.

الاجتماعي والنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي وكذلك مساعدتهم على مواصلة إظهار قدرتهم على الصمود فيما يتعلق بالحد من الفقر والقضاء عليه وتغير المناخ والتعافي بعد الجائحة، حتى يتمكنوا من المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانياً، ينبغي إنشاء منتدى واسع النطاق لمشاركة الشباب في أنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما الشباب من البلدان النامية. وتُقدّر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب في مجال تحسين مشاركة الشباب، وتشجع مكتب الأمم المتحدة للشباب على تعزيز الموارد الحالية، وابتكار أساليب للعمل، وتوفير مزيد من الفرص للشباب، ولا سيما الشباب من البلدان النامية، لكي يشاركوا في التدريب الداخلي وفرص العمل في الأمم المتحدة، في إطار مشاريع من قبيل برنامج الأمم المتحدة للموظفين الشباب من الفئة الفنية. ينبغي توفير مزيد من الفرص والمنتديات لكي يشارك الشباب من جميع البلدان فيها على قدم المساواة، ولا سيما البلدان النامية.

ثالثاً، نؤيد إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب في أقرب وقت ممكن. وتشكر الصين الأمين العام على تقريره (A/77/955)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في إعداد المكتب، ونتطلع إلى تشغيل المكتب في وقت مبكر وبشكل كامل، حتى يتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز المشاركة الواسعة النطاق والمتعمقة للشباب في شؤون الأمم المتحدة. نأمل أن يكون تكوين مكتب الأمم المتحدة للشباب متوازناً جغرافياً وأن يُدعى مزيد من الشباب من البلدان النامية للانضمام إليه.

تعلق الصين أهمية كبيرة على النهوض بالشباب، وقد نجحت في استضافة المنتدى العالمي لتنمية الشباب وفي إطلاق المبادرة الدولية بشأن التنمية ذات الأولوية للشباب وكذلك خطة العمل لتنمية الشباب في العالم. تدعو خطة العمل إلى إنشاء مائة مشروع نموذجي للنهوض بالشباب من جميع أنحاء العالم، وتهدف إلى رعاية المواهب الشابة المتميزة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتركز على أنشطة التبادل في مجال بناء القدرات، وتبادل الممارسات الناجعة، وتعزيز المشاريع،

في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. وأنا مقتنعة بأن مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب سيواصل إعلاء شأن تلك المبادرات القيمة وتعزيزها. ومن مسؤوليتنا جميعاً، بوصفنا مجتمعاً دولياً، أن نوحّد جهودنا ونعزز بشكل جماعي تلك الأنواع من المبادرات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، ندرك أنه لا تزال هناك تحديات يلزم التصدي لها. ومن الضروري كفاءة تمثيل الشباب في عمليات صنع القرار تمثيلاً أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً، بما في ذلك في عمليات السلام. يتضمن موجز السياسات، الذي أعده الأمين العام بشأن المشاركة الهادفة للشباب في عمليات وضع السياسات وصنع القرار، اقتراحات نهدف إلى تعزيزها، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشباب. إذ يمكن أن توفر تلك التوصيات خريطة طريق للتصدي لمختلف التحديات فيما يتعلق بمشاركة الشباب.

في الختام، يعرض تقرير الأمين العام جهوداً شاملة لدعم المشاركة الهادفة للشباب وتعزيزها. وقد أثبت مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب أنه قوة دافعة نحو عالم أكثر شمولاً واستدامة وسلاماً للشباب. وإننا مقتنعون بأن هذا المكتب الجديد سيواصل ذلك المسار. وتكرر الجمهورية الدومينيكية تأكيد التزامها بمواصلة جهودها الحثيثة دعماً لمكتب الأمم المتحدة للشباب.

السيدة دجانغ سيسبي (الصين) (تكلمت بالصينية): ما فتئت الصين تهتم أيضاً باهتمام بالمشاركة النشطة للشباب في شؤون الأمم المتحدة وتدعمها. نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب وبالمناقشات المواضيعية للجمعية العامة بشأن المسائل ذات الصلة.

بدأ العالم الآن حقبة جديدة من الاضطرابات والتغير والتطور المتسارع لم نشهد لها مثيلاً على مدى قرن. وحرّي بالمجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، أن يستمع إلى أصوات الشباب، وأن يؤمن بقوتهم، وأن يوفر لهم الموارد، وأن يهيئ لهم الظروف لتحقيق إمكاناتهم. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتناول النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب أن نعترف بالدور المهم للشباب في النهوض بالتنمية. ويتعين علينا أن نعزز دور الشباب بوصفهم قوة دافعة للتغيير

التنمية الاقتصادية في البلد. كما يجري إنشاء مركز رقمي للشباب عبر البوابة الإلكترونية للبرنامج وإعداد تطبيق للهواتف المحمولة. وتجدر الإشارة إلى بضع مبادرات في إطار هذه المجالات الأساسية الأربعة.

أعلن الحق في التعليم حقا أساسيا بتعديل أجرى على دستور باكستان. وتلقى ما يقرب من 400 000 شخص تدريباً مهنيًا مجانيًا في مجالي التكنولوجيا والحرف التقليدية. ويجري تنفيذ مبادرة وطنية لتشغيل الشباب هدفها تحديد مليوني فرصة عمل مباشرة من خلال إنشاء روابط بين الأوساط الأكاديمية ودوائر الصناعة. قدمنا 73,55 بليون روبية تقريباً للفئة المستحقة من الشباب في إطار برنامج رئيس الوزراء لإقراض الشباب في قطاعي الأعمال التجارية والزراعة. وتكفل باكستان المشاركة الهادفة للشباب في جميع أنحاء البلد من خلال تمكينهم من المشاركة في عمليات صنع السياسات من خلال المجلس الوطني للشباب وبرلمان الشباب.

نحيط علماً بتقرير الأمين العام (A/77/955) عن مكتب الأمم المتحدة للشباب. ونقدر عمل مكتب مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب ونرحب بإدماجه في مكتب الأمم المتحدة للشباب. وفي حين نؤيد كل العمل الجيد الذي تقوم به هذه المكاتب ونشيد به، يقترح وفد بلدي اتخاذ التدابير التالية لتحسين نتائج مكتب الأمم المتحدة للشباب وبرامجه.

أولاً، عند تعيين الموظفين في مكتب الأمم المتحدة للشباب، يجب مراعاة التمثيل الجغرافي المناسب لاستقدام قوة عاملة أكثر تنوعاً وشمولاً للجميع. ثانياً، يجب توفير أموال كافية للبلدان النامية بغية تمكين شبابها من المشاركة على نحو أكثر فعالية وكفاءة في عمليات الأمم المتحدة التي يقودها الشباب والموجهة نحو الشباب. ثالثاً، يجب أن تراعي خطة التنمية المسائل ذات الصلة ببلدان الجنوب وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

رابعاً، يجب تعزيز برنامج الاتصال والتوعية في الأمم المتحدة لزيادة مشاركة البلدان النامية حتى يتسنى لها أيضاً الاستفادة من الفرص من قبيل التدريب الداخلي وحلقات العمل والدورات ذات الصلة

وغير ذلك من الأنشطة. ونرحب بالمشاركة النشطة للشباب من جميع بلدان العالم في كتابة فصل جديد من التضامن والتعاون بين شباب العالم.

السيدة قريشي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إن مشاركة الشباب بشتى أشكالها، وانخراطهم بشكل مجدٍ أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع وللتصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها العالم اليوم. سيوفر مكتب مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب، أثناء عملية انتقاله إلى مكتب الأمم المتحدة للشباب، أساساً قوياً لبناء عالم أكثر سلماً واستدامة وعدلاً ومساواة في المستقبل، عالم يتم فيه دعم الشباب وتمكينهم وإشراكهم وتجهيزهم لكي يحققوا إمكاناتهم.

واصل مكتب مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، وذلك بغية إتاحة إمكانية زيادة التعاون والتنسيق والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والنهوض بقضايا الشباب وتعزيز مشاركتهم الهادفة. وتشهد عملية جمع الأدلة وبناء القدرات وتبادل المعارف والدعوة والاتصال تحسناً على مستوى الكيانات. ومن المشجع أنه على مستوى الفريق القطري في عام 2022، زادت مشاركة الشباب الهادفة من 7 في المائة إلى 44 في المائة، وزاد دعم الأمم المتحدة للحكومات من 17 في المائة إلى 38 في المائة، وللمشاريع التي تقودها الأفرقة القطرية من 30 في المائة إلى 53 في المائة. بيد أن هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان والمناطق وعبر كيانات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية.

إن نسبة 68 في المائة تقريباً من إجمالي عدد سكان باكستان تتركز أعمارها عن 30 عاماً، مما يؤهلها لأن تكون دولة فتية. وترى باكستان أن تزايد عدد الشباب فرصة لتوجيه إمكاناتهم لتحقيق نمو دينامي ومستقبل مستدام للأمة. ووفقاً للاتجاهات الديمغرافية، أطلقت حكومة باكستان برنامج رئيس الوزراء للشباب في عام 2013. ويركز البرنامج على أربعة مجالات أساسية للمبادرات: التعليم والتوظيف والمشاركة والبيئة. ستسهم هذه المجالات الأساسية الأربعة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وإقامة مجتمع شامل للجميع وكفالة تحقيق

عاما. ووضعت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا استراتيجية وطنية للشباب وهي تواصل إشراك الشباب في الحكومة من خلال حلقات شبابية على المستوى البلد.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تولى لمسألة إشراك الشباب على جميع المستويات، نود أن نؤكد مجددا دعما الكامل لمكتب الأمم المتحدة للشباب، لأنه سيعزز مشاركة الشباب مع الدول الأعضاء وفي كل أعمال المنظمة مشاركة هادفة وفعالة وشاملة للجميع.

السيدة بونغور (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تصيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الأمين العام على التقرير (A/77/955) وأن نعرب عن تقديرنا لأعضاء الفريق في مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب على كل عملهم الشاق والتزامهم طوال السنوات الماضية بوضع مسألة الشباب في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن ممتنون جدا لمبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب، سعادة السيدة جايتاما فيكراماناياكي، على حسن قيادتها، مما سترك إرثا قويا يمكن أن يبني عليه لمكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب أن يبني عليه.

تؤيد هنغاريا بقوة الخطة المتعلقة بالشباب في الأمم المتحدة. ونرى أن وجهات نظر الشباب وتجاربهم وخبراتهم تقيد المنظمة كثيرا. ولذلك، فإننا ندعو إلى إدماج منظور الشباب ومشاركتهم في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة وفي العمليات الحكومية الدولية. ونشيد بالتقدم الكبير الذي أحرز في ذلك الشأن، في أفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة في ذلك الشأن. كذلك فإن ما أن برنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب هو أيضا وسيلة مهمة، نود أن نراها وقد تعززت واتسعت وتوسع نطاقها.

تؤيد هنغاريا بقوة مكتب الأمم المتحدة للشباب المنشأ حديثا، الذي ينبغي تزويده بجميع الموارد اللازمة للوفاء بولايته المهمة. ونؤكد على أهمية كفاءة التواصل بين عمل مبعوثة الأمين العام المعنية

بالشباب. وأخيرا، يمكن أيضا مساعدة الأفرقة القطرية في بلدان الجنوب لكي تتيح مشاركة شباب تلك المناطق في جلسات الإحاطة التي تعقد بشأن استراتيجية الأمم المتحدة للشباب والدعم الثنائي لأهداف التنمية المستدامة.

السيدة العامري (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على موجزاته للسياسات السياسية ذات الصلة، وكذلك على تقريره المرحلي عن مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/77/955).

تعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ كانون الثاني/يناير 2023 من خلال الجهود التي يبذلها مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، بالتعاون مع المكاتب والإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة، بغية النهوض بعملية الانتقال إلى مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب. ويسرنا أن عملية التنفيذ ذات المسارين بدأت بسلاسة، ونتطلع إلى إتمام عملية تعيين الموظفين، والانتهاء من نقل المسؤوليات من مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب إلى مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب.

وكما ذكرنا من قبل سابقا، خلال المشاورات العديدة بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، لا يمكن التقليل من أهمية الشباب في منطقتنا. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقل أعمار 55 في المائة من السكان عن 30 عاما، وقد برز هؤلاء الشباب كقوة محفزة للتغيير الإيجابي، وهم يتقدمون نحو مستقبل أكثر ازدهارا واستقرارا لأنفسهم ولمجتمعاتهم.

إن الشباب سيكابدون عواقب أفعالنا اليوم. لذا لا يسع خططنا وعملياتنا لصنع القرار أن تتجاهل مصالحهم أو تستبعدهم من الحوار. فإذا تمكن الشباب من المساهمة بشكل هادف في هذه العمليات، فعندئذ سيتسنى لنا معا بناء عالم أفضل لهم وللأجيال المقبلة القادمة.

وبالمثل، فإن مشاركة الشباب تشكل أولوية قصوى لبلدي. في شباط/فبراير 2016، عينت الإمارات العربية المتحدة أول وزير للشباب وأصغر الوزراء في العالم حيث كان عمره في ذلك الوقت 22

الوقت نفسه، النهوض بتنفيذ خطة عمل باتت متزايدة الأهمية بقدر كبير في وقت نبنى فيه رؤيتنا المشتركة للمستقبل، كما يبين تقرير الأمين العام (A/77/955). ومن هذا المنظور، سيكون في غاية الأهمية بمكان أن يستفيد المكتب الجديد من معارفه مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب ومبادراته وذاكرته المؤسسية، مما سيساعد على تعزيز النتائج التي تحققت وكفالة استدامتها، عملاً بروح القرار 306/76.

الاستثمار في الشباب يعني الاستثمار في مستقبلنا وفي مستقبل الكوكب. نرحب بالموجز السياساتي للأمين العام للسياسات المعنون "مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات"، فضلاً عن الإشارات إلى الشباب في أحدث موجز للسياساتي أعده الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام. ونتفق مع الفكرة التي مفادها القائلة بأنه ما من سبيل لتنفيذ برنامج تحول حقيقي عدا من خلال المشاركة الفعالة والبناء للشباب، وإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وإيجاد حلول جديدة.

إن إيطاليا من أشد المؤيدين لبرنامج المندوبين الشباب. وفي كل عام، ينضم مندوبونا الشباب إلى فريق بعثتنا الدائمة في نيويورك ويسهمون بأفكارهم وخطاباتهم والمبادرات المشتركة التي يتخذونها مع أقرانهم. نأمل أن يتسنى لنا تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والعمل الذي يضطلع به بناء السلام من الشباب والقادة الشباب من أجل تحقيق السلام، ونشير إلى أهمية العمل على المستويين المحلي والمجتمعي ومع المجتمع المدني. وبهذه الروح، نتطلع إلى مواصلة عملنا معاً بشأن شؤون الشباب، والاستفادة من هذا الزخم للنهوض بعمل الأمم المتحدة لصالح الشباب وبالتعاون مع الشباب.

السيد ريزال (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تشكر ماليزيا الأمين العام على تقريره (A/77/955) عن مكتب الأمم المتحدة للشباب.

قبل عشرة أشهر، اعتمدت الجمعية العامة القرار المهم 306/76، الذي قضى بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب بوصفه مكتباً مخصصاً

بالشباب وعمل مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، بما في ذلك عن طريق إدماج مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب في مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، على النحو المبين في القرار 306/76. ويتطلب ذلك مواصلة البناء على المبادرات الحالية، واستمرار العمل الذي اضطلع به حتى الآن مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب، والحفاظ على الذاكرة المؤسسية.

نرحب بنشر الموجز السياساتي للأمين العام للسياسات المعنون "مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات"، وكذلك المشاورات التي نظمها مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب في سياق إعداد الموجز. يتضمن الموجز قائمة بالمقترحات المهمة التي نؤيدها والتي نستعد على أساسها للمشاركة من أجل البدء في تنفيذها. وإننا نتطلع بشدة إلى فرصة مناقشة تلك المقترحات والمضي بها قدماً.

في الختام، تود هونغاري أن تؤكد من جديد دعمها لمكتب الأمم المتحدة للشباب وتتطلع إلى اكتمال إنشائه واستمراره بنجاح في الاضطلاع بولايته البالغة الأهمية.

السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ترحب إيطاليا بقرار الجمعية العامة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب بوصفه مكتباً مخصصاً لشؤون الشباب في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى اضطلاع المكتب بدوره في تشجيع الشباب على الانخراط في عمليات الأمم المتحدة ومشاركتهم وإسهامهم على نحو فعال فيها، وتعزيز ذلك. نود أن نعرب مجدداً عن امتناننا لمكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب على العمل الممتاز الذي أنجزه، وللسيده فيكراماناياكي لكونها مصدر إلهام لشباب كثر في جميع أنحاء العالم بما تتحلى به من التزام وتقان.

نحيط علماً بالجهود الرامية إلى كفالة الانتقال السلس من مكتب مبعوث الأمين العام إلى مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، وفي

الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أخيرا، ينبغي أن يكون النظر سنويا في تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة للشباب فرصة للدول الأعضاء لكي تتخبط في حوار مع المكتب من أجل النهوض بالخطوة المتعلقة بالشباب داخل الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون ذلك فرصة للمكتب، وكذلك للدول الأعضاء، لطرح الأفكار والاقتراحات من أجل تحسين جهود بعضها بعضا فيما يتعلق بالشباب داخل نطاق الأمم المتحدة.

يقول مثل في لغة الملايو

”Pemuda harapan bangsa، pemuda tiang negara“ ويعني

عند ترجمته بتصرف، ”الشباب هم أمل الشعب وركيزة الأمة“. ولذلك، يتحتم علينا أن نبذل جهودا لتمكين شبابنا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، لأنهم سيصبحون قادة الغد. فالسعي إلى تحقيق السلام العالمي والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية يكون من خلال المشاركة المجدية مع الشباب.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام ماليزيا التام بخطة تمكين الشباب. ومن ثم، نؤكد للجمعية العامة دعم ماليزيا الثابت لمكتب الأمم المتحدة للشباب وغيره من مبادرات تمكين الشباب داخل الأمم المتحدة.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لم تعد هناك حاجة إلى التشديد على أهمية الشباب. وفي حالة الكاميرون، يُخصص إطار عمل بأكمله وبرامج للشباب، تشمل، على سبيل المثال، وزارة الشباب والتربية الوطنية، ووزارة العمل والتدريب المهني، والمجلس الوطني للشباب، الذي ترأسه امرأة، وصندوق الرئيس لضمات رواد الأعمال الشباب، الذي تتوفر له موارد كافية، وأخيرا، برلمان الشباب، الذي يعقده برلماننا كل عام حتى يصبح الشباب على دراية بالقضايا البرلمانية.

إننا لا نؤمن بأن الشباب هم مجرد رموز لمستقبل الأمة أو بأنهم يجسدون إمكاناتها. الشباب هم الأمة فعليا في الوقت الحاضر، لأنهم

لشؤون الشباب في الأمانة العامة للأمم المتحدة. لقد كان القرار إنجازا مهما، يتماشى مع الالتزام بالاستماع إلى الشباب والعمل معهم، على النحو المبين في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75)، المعتمد في أيلول/سبتمبر 2020، وكذلك المقترح الذي عرضه الأمين العام في تقريره، خطتنا المشتركة (A/77/982)، بغية كفالة إدماج أصوات الشباب بشكل أكثر انتظاما على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

نلاحظ أن الجهود متواصلة منذ أوائل هذا العام فيما يخص إنشء مكتب الأمم المتحدة للشباب، ولا سيما فيما يتعلق بالتوظيف ونقل المسؤوليات. ونود أن نؤكد على النقاط التالية لأن عملية إنشاء المكتب لا تزال مستمرة.

أولا، لا بد من أن يبدأ المكتب عمله في أقرب فرصة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن عملية التعيين في الوظائف الـ 16 الممولة من الميزانية العادية للمكتب مستمرة، وأن نصف الوظائف على الأقل، بما في ذلك وظيفة الأمين العام المساعد، ستُشغل بحلول الربع الأخير من عام 2023، وأن كامل طاقم الموظفين البالغ عددهم 16 موظفا سيشغلون مناصبهم بنهاية العام.

ثانيا، من الأهمية بمكان المهم للغاية أن يراعى التكافؤ بين الجنسين في عملية تعيين الموظفين في مكتب الأمم المتحدة للشباب، فضلا عن التمثيل العمري والجغرافي. وسيساعد هذا التنوع على كفالة تمثيل المكتب لآراء الشباب بفعالية في جميع أنحاء العالم، وليس في نصف بعينه من الكرة الأرضية.

ثالثا، من المهم جدا أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة للشباب الولايات المحددة في الفقرة 3 من القرار 306/76 للنهوض بمشاركة الشباب داخل مننديات الأمم المتحدة وتعزيز خطابهم وانخراطهم وتمثيلهم فيها. رابعا، ينبغي لمكتب الشباب تبسيط الجهود المبذولة نحو الشباب داخل منظومة الأمم المتحدة للاستخدام الأمثل للموارد وتجنب الازدواجية. ويجب أن يكون المكتب قادرا على استخدام الأطر والموارد في إطار كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك إدارة الشؤون

العمر. فقط الشجرة التي تضرب جذورها في تربة خصبة قادرة على معانقة الشمس. لكن لن يتسنى للشباب أن يحجبوا الشمس إلا إذا فعلوا مثل هذه الشجرة التي تضرب جذورها في تربة خصبة، أي في القيم المستقاة من الجذور تنبض الفروع بالحياة.

بتلك الروح، وحدها، نؤمن في الكامبيون بأنه ينبغي الاحتفاء بفرص بناء بلداننا والعالم بأسره، مع الجميع - الشباب والكبار والشيوخ، والنساء والرجال - بحيث يتقدمون أكثر فأكثر بجسارة لتحقيق هذه المساعي، يدا بيد.

السيد ريفا غريلا (أوروغواي) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أن أؤخر اعتماد مشروع القرار المقدم الذي طال انتظاره في إطار البند 14 من جدول الأعمال، والذي سيعتمد بعد بضع دقائق. ولذا، سأؤخى الإيجاز.

(تكلم بالإسبانية)

نشكر مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب وأعضاء فريقها على العمل الذي أنجزوه في قيادة المكتب وتيسير العملية الانتقالية. ونرحب بتقرير الأمين العام (A/77/955) عن مكتب الأمم المتحدة للشباب، وهو إنجاز مهم في الرحلة التي بدأت باعتماد القرار 306/76 في العام الماضي.

وتود أوروغواي أن تؤكد من جديد أن مشاركة الشباب في تنفيذ السياسات العامة أمر أساسي لإقامة مجتمعات أكثر إنصافاً وشمولاً للجميع. ويشكل الشباب نسبة مئوية كبيرة من السكان، لذلك يجب أن تؤخذ منظوراتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم في الاعتبار عند صنع القرار الحكومي. إن إشراك الشباب في تلك العملية لا يمكنهم من أن يصبحوا مواطنين مسؤولين فحسب، بل يعزز أيضاً وضع سياسات أكثر فعالية وملاءمة للتصدي للتحديات التي تواجه الأجيال الحالية والمقبلة.

ومشاركة الشباب في تنفيذ السياسات العامة ضرورية أيضاً لتعزيز الديمقراطية من خلال السماح بأن يكون لهم صوت نشط في وضع جدول الأعمال السياسي وتقييم استراتيجيات الحكومة. يعزز

يشغلون بالفعل العديد من مناصب صنع القرار. لهذا السبب نولي أهمية لهذه المسألة في إطار الأمم المتحدة. ويسرنا أن القرار 306/76 سارٍ ونافذ. يوم أمس، كان لدينا مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب. واليوم، وفي المستقبل، سيكون لدينا مكتب الأمم المتحدة للشباب، وهو ما يمثل خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالاهتمام الذي نولي له لمسألة مشاركة الشباب في أنشطة الأمم المتحدة.

يمكننا أن نقول بلا تحفظ إنه يجب على المكتب أن يراعي جماعياً في عمله كل الشباب في جميع أنحاء العالم. كما نعلم، فإن العالم متنوع ومتغير، ويجب على المكتب أن يعبر عن تنوعه. ويجب أن تتم التعيينات استناداً إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وينص القرار 306/76 على تكليف المكتب بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الدعوة إلى إشراك الشباب في أنشطة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تواجه الشباب عدة تحديات يجب عليهم التغلب عليها بإعمال قدراتهم. ومن أمثلة هذه التحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، والشباب مجهزون للقيام به. فالسمات المميزة للشباب هي الحماس والطاقة والابتكار والبراعة التكنولوجية والنقاء العاطفي بشكل عام من حيث نزاهتهم الفكرية والأخلاقية. ويجب تمكينهم من إظهار هذه الصفات.

لذلك، نؤمن أيضاً بأنه يتعين على الشباب أن يدركوا بأنهم جزء أساسي من العالم ودول العالم، وأن عليهم أن يلتزموا بالعمل جنباً إلى جنب مع الأجيال الأكبر سناً. ففي مرحلة معينة، لا يختزل مفهوم الشباب في سن الإنسان. إنها حالة دائمة تتشكل في الذهن والقلب والوجدان، وليس للتجديد أي تأثير عليها. سيشيخ الشباب أيضاً ومن ثم يجب أن يتعلموا بأن يكونوا كباراً.

إن دور الذي يقوم به الشباب يجعل الكبار يشيخون، ودور الكبار جعل الشباب يشيخون. والعلاقة بين الصغار والكبار لا تنفصم. فهم يشدون من أزر بعضهم بعضاً. يقول مثل أفريقي إن عجوزاً جالساً يرى أبعد من طفل يقف على قمة جبل. يجب أن يدرك المكتب أن ينبوع الشباب الدائم يمكن العثور عليه أيضاً في الخبرات التي تأتي مع تقدم

وما من شك في أن بإمكان الشباب تقديم حلول مبتكرة وقيمة للغاية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه منطقتنا والتي تنشأ عن الحاجة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية تمثيل صوت أمريكا اللاتينية في مكتبنا للشباب، وفقاً لمبدأ الإدماج الجغرافي العادل المذكور آنفاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 134 من جدول الأعمال.

البند 14 من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع قرار (A/77/L.89)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب ليعرض مشروع القرار A/77/L.89.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أعرض على الجمعية مشروع القرار A/77/L.89، المعنون "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية". يأتي مشروع القرار استمراراً للقرار التاريخي 328/73، وهو أول قرار من نوعه اتخذ بشأن خطاب الكراهية في عام 2019، وتلاه القرار 309/75 الذي أعلن في عام 2021 أن يوم 18 حزيران/يونيه من كل عام سيكون "اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية".

ويهدف النص الجديد، المقدم في إطار البند 14 من جدول الأعمال، في المقام الأول إلى تعزيز التزامنا الجماعي بتعزيز ثقافة السلام واللاعنف من أجل خير البشرية والأجيال المقبلة، والتأكيد مجدداً على أهمية مكافحة الجماعية لخطاب الكراهية بجميع أشكاله ومظاهره والالتزام بذلك. وتكتسي هذه المسألة ذات الأولوية إلحاحاً أكبر بالنظر إلى أن الأشهر الأخيرة اتسمت بتفاقم هائل وارتفاع مفرع في خطاب الكراهية والتعصب.

هذا النهج شعوراً أكبر بامتلاك مقاليد الأمور والمسؤولية المدنية بين الشباب. بالإضافة إلى ذلك، تساهم مشاركتهم في تحديد حلول مبتكرة وخالقة للمشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع.

ونعتقد أن إنشاء مكتب الشباب سيتيح لنا فرصة جديدة لتعزيز دور الشباب في تنفيذ السياسات. ولكن يجب على البلدان أن تعمل على تحقيق التمثيل الحقيقي للشباب برويتهم وإعطاء الأولوية لجدول الأعمال الخاص بهم وتجنب الممارسات التي يُدعى فيها الشباب ببساطة إلى إبداء رأيهم في جدول أعمال الكبار.

وقد خطت أوروغواي خطوات إلى الأمام في البحث عن نظم ملموسة لمساعدة شبابها على التعبير عن آرائهم. وتحقيقاً لتلك الغاية فإننا نتبع نهجاً ثلاثي الشعب، أولاً، دعوة الشباب إلى دخول ميدان مشاركة الدولة؛ ثانياً، جلب الدولة إلى الأماكن التي يتواجد فيها الشباب بالفعل، مثل المراكز التعليمية والاجتماعية والرياضية والتقرب منهم؛ وثالثاً، الاستفادة من البيانات بأقصى قدر من الاحترام للحق في الخصوصية ولكن بهدف فهم الاتجاهات في حياة الشباب واحتياجاتهم. ولن نتمكن من الاقتراب أكثر من رؤية شبابنا وآرائهم بشأن المشاكل الراهنة إلا برؤية شاملة ومتكاملة. ولهذا السبب نحتاج إلى الاستثمار والسياسات العامة المستقرة التي يمكن التنبؤ بها.

ولا نتوقع من مكتب الأمم المتحدة للشباب أن يحل جميع المشاكل التي تواجه العالم، ولكننا نتوقع من المكتب أن يتصدى لتلك التحديات بجرأة ومثابرة وتقان والتزام - وهي نفس المبادئ التي توجه حركة الشباب وأعمال الأمم المتحدة على حد سواء. ويمكن أن يكون ذلك مثلاً على ما يحتاج إلى تغيير وإصلاح في هذه اللحظة من الزمن.

يقترّب عدد الشباب في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من 160 مليون شخص. وستستمر نسبة الشباب في الزيادة بشكل كبير في العديد من بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى الفجوات الهيكلية المستمرة القائمة بين الشباب، نود أيضاً أن نسلط الضوء على أوجه عدم المساواة في التعليم وفي تنمية مهارات العمل. تتطلب أوجه عدم المساواة تلك حلولاً عاجلة إذا أردنا المضي قدماً على طريق الاستدامة مع تحقيق المساواة.

وفي ضوء رسالة السلام والتسامح والتضامن تلك، ينبع مشروع القرار هذا من الرؤية الإنسانية للعلاقات الإنسانية والعلاقات بين الدول القائمة على التعايش الديني والوئام بين الثقافات. وهو نتيجة ثلاث سنوات من المفاوضات الموضوعية وعدة مناقشات ثنائية على مدى الشهرين الماضيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، اعتمد الميسر المغربي نهجاً شفافاً ومنفتحاً وشاملاً بهدف توحيد جميع ذوي النوايا الحسنة حول القضية النبيلة والإنسانية لمشروع القرار هذا.

والنص الحالي الذي أتشرف بعرضه على الجمعية العامة يستمد من قوته ويؤكد من جديد أن خطاب الكراهية وجميع أشكال التعصب المرتبطة به يمكن أن تسهم في اندلاع النزاعات وتكثيفها وتكرارها، بينما تقوض أيضاً المبادرات الرامية إلى مكافحة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن الجهود الرامية إلى المصالحة وإعادة الإعمار وبناء السلام.

وعلاوة على ذلك، يشير مشروع القرار ببالغ القلق إلى العدد المتزايد من حالات التمييز والتعصب والعنف التي تستهدف أفراد الطوائف الدينية العديدة، بما في ذلك الحالات التي تحركها كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية، فضلاً عن أعمال العنف بدافع التمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية. وبالإضافة إلى ذلك، يشجب النص بشدة جميع أعمال العنف التي تستهدف أشخاصاً بسبب دينهم أو معتقداتهم وجميع تلك الأعمال التي تستهدف الرموز الدينية أو الكتب المقدسة أو المنازل أو الأعمال التجارية أو الممتلكات أو المدارس أو المراكز الثقافية أو أماكن العبادة، في انتهاك للقانون الدولي.

علاوة على ذلك، يحدد مشروع القرار ثلاثة إجراءات بعينها للمشاركة المتعددة الأطراف، حيث ستعمل الأمم المتحدة كعامل حفاز لها، لتعزيز جهودنا الجماعية لمكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز.

أولاً، يجب أن نلتزم بوضع تعريف متفق عليه في الميدان الحكومي الدولي لخطاب الكراهية يمكن أن يساعد في مكافحته، وفقاً للقانون الدولي.

وطبقاً لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، أدرجت المملكة المغربية في مرحلة مبكرة خطر خطاب الكراهية الذي ينقله التطرف العنيف والظلامية والشعبوية، فضلاً عن العنصرية بجميع أشكالها. وعليه، أكد جلالته الملك في خطابه الملكي الذي ألقاه في حفل افتتاح المنتدى العالمي التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي عقد في فاس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ما يلي:

”لم يسبق لحضارتنا أن كانت معرضة لمثل هذا الكم الهائل من المخاطر؛ ولم يسبق للعيش المشترك أن واجه مثل ما يواجهه اليوم من تهديدات بشكل يومي؛ ونادراً ما كان الآخر مثار ارتياب وشك مثلاً هو اليوم، بل نادراً ما كان يستخدم كل سبب مفتعل لإثارة مشاعر الخوف والكراهية وتأجيجهما كما هو الشأن اليوم. لقد باتت أشكال التطرف تهيمن على النقاشات وتُقصي الخطابات المعتدلة؛ وغالباً ما يتم توظيف الديانات لأغراض غير بريئة، ناهيك عما تتعرض له من وصم وتوصيفات مسيئة. وتثير الشعبوية القلاقل والاضطرابات داخل المجتمعات وتختلق الأسئلة دون الإجابة عنها، لا لشيء إلا لتوظيف الهجرة كفضاعة وأداة انتخابية وجعل المهاجر كبش فداء“.

ولمواجهة المخاطر الكثيرة، دعا جلالته الملك إلى رؤية تضامنية في العالم. وأكد جلالته الملك، في خطابه الملكي السامي للمشاركين في المؤتمر البرلماني حول حوار الأديان تحت شعار ”لنتعاون من أجل مستقبل مشترك“، الذي عقد بمراكش في حزيران/يونيه 2023، ما يلي:

”إن الصورة القائمة التي يعيشها العالم اليوم بخصوص صراع المعتقدات لا يمكن أن تحجب عنا الجوانب الإيجابية والمضيئة، والمبادرات المقدمة التي تسعى إلى تعزيز جسور التواصل وترسيخ قيم التسامح والتفاهم والعيش المشترك بين مكونات المجتمع الدولي وبين أتباع ومعتنقي الديانات المختلفة“.

بأن مدة تعليقات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطى الكلمة لممثلة إسبانيا لعرض مشروع تعديل شفوي.

السيدة خيمينيز دي لا هوز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بإبراز أن الاتحاد الأوروبي يدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح واحترام التنوع الثقافي والتعددية الدينية. ونسلم بأن الحوار بين الأديان والمعتقدات والثقافات يؤدي دوراً إيجابياً في مكافحة الكراهية والتحريض على العنف.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/77/L.89، يتركز شغلنا الرئيسي على الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والإشارة إلى أعمال العنف ضد الرموز الدينية والكتب المقدسة بوصفها انتهاكاً للقانون الدولي. ولئن كنا نتفق على أنها مهينة للغاية وغير محترمة، فإنها ليست انتهاكات للقانون الدولي. إن حرية الدين والمعتقد، شأنها شأن جميع حقوق الإنسان الأخرى، حق فردي يمكن ممارسته إلى جانب سواه من الحقوق. وهي لا تحمي ديناً أو معتقداً في حد ذاته أو رموزه، ولا تحظر انتقاد الأديان أو المعتقدات.

ولتلك الأسباب، نقترح التعديل الشفوي التالي باسم الاتحاد الأوروبي: في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، نطلب حذف الجزء الأخير، وتحديداً الإشارة بعينها إلى كونه "انتهاكاً للقانون الدولي". وستظل بقية الفقرة كما هي.

السيد كروكر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا أود سوى أن أؤيد مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي.

ولئن كنا نقدر الجهود المبذولة لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/77/L.89، فإننا نأسف لأن المقترحات التوفيقية المقترحة لم تؤخذ في الاعتبار. وخلال المفاوضات، أوضحنا أن صيغة الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة التي توحى بأن أعمال العنف المرتكبة ضد الكتب والرموز الدينية تتعارض مع القانون الدولي غير دقيقة من حيث الوقائع.

ثانياً، يطلب إلى الأمين العام أن يعقد، في عام 2025، مؤتمراً عالمياً بشأن تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية.

ثالثاً، يحث الدول الأعضاء وشركات وسائط التواصل الاجتماعي على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة خطاب الكراهية ومعالجة انتشاره المتزايد وتعزيز وصول المستخدمين إلى قنوات الإبلاغ الفعالة، بطريقة تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأختمت بياني بالإعراب عن الامتنان الصادق من وفد المغرب لجميع الوفود التي أسهمت، طوال عملية المفاوضات، في إثراء مشروع القرار بطريقة بناءة. وأود أيضاً أن أقدم بجزيل الشكر إلى الوفود التي شاركت بالفعل في رعاية هذه المبادرة. وإنني أعول على دعم الوفود الأخرى ومشاركتها في تقديمه لضمان إمكانية اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.89. وأعطى الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.89، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدميه: أذربيجان، الأردن، إريتريا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بروندي، تركمانستان، تركيا، تشاد، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، زمبابوي، السنغال، السودان، سورينام، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غامبيا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، الكويت، مالي، ماليزيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا واليمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود

ووفقاً للممارسة المستقرة بالاتباع، سيحدد موعد انعقاد المؤتمر بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في جنيف. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بتعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية، فإن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وأي مكتب معني آخر سيبدلون قصارى جهدهم للتحضير للمؤتمر وتنظيمه وخدمته بالقدر الذي يستطيعون القيام به في حدود الموارد المتاحة.

وعلى الرغم مما تقدم، أشير إلى الفقرة 11 من القرار 250/69 والقرارات اللاحقة، وآخرها القرار 76/237، التي دعت فيها الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تدرج في الولايات التشريعية الجديدة معلومات كافية عن طرائق تنظيم المؤتمرات والاجتماعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب بشأن نقطة نظام.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به زميلنا ممثل إسبانيا، الذي تكلم باسم بلدان الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، سعياً إلى تعديل الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/77/L.89 شفويًا. أود أولاً أن أذكر أننا مندهشون بعض الشيء ونأسف جداً لطرح مشروع التعديل الشفوي هذا، لأن مشروع الفقرة المعنية من الديباجة، بإشارته إلى القانون الدولي، لا يضيف أي شيء جديد.

وأود أن أذكر الجمعية بأن صيغة مشروع الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة مأخوذة حرفياً من الفقرة التاسعة من ديباجة القرار 328/73 والفقرة العاشرة من ديباجة القرار 309/75 والواقع أن عبارة "انتهاكاً للقانون الدولي" مدرجة في كلا القرارين اللذين يتعلقان بخطاب الكراهية. بيد أن مروحي مشروع التعديل الشفوي لم يعودوا يريدونها الآن، مع إضافة الإشارة إلى الرموز الدينية والكتب المقدسة، أن تشير إلى القانون الدولي.

وأود أن أشير أيضاً إلى أن الإشارة إلى الرموز الدينية والكتب المقدسة لم تدرج في المسودة الأولية لمشروع القرار L.89. فلم تكن

ونرى أيضاً أن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة بصيغتها الحالية لا تحقق التوازن الصحيح بين حرية التعبير وحرية الدين والمعتقد، وبالتالي، ونظراً لعدم معالجة شواغلنا، فإننا نؤيد مشروع التعديل الشفوي. وسأدلي ببيان آخر في وقت لاحق، ولكن لمجرد طمأنة الزملاء، ما زلنا ملتزمين بحرية الدين والمعتقد وحرية التعبير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.89، المعنون "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أدلى بهذا البيان الشفوي في إطار المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد تم توزيعه على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام الفقرة 14 من منطوق مشروع القرار، تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يعقد في عام 2025، في حدود الموارد المتاحة، مؤتمراً عالمياً بشأن تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية، يضم كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشخصيات السياسية والزعماء الدينيين والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرهم من الجهات المعنية.

وستتطوي الأنشطة المشار إليها في الفقرة 14 من منطوق مشروع القرار على أنشطة جديدة في عامي 2024 و 2025 تتعلق بعقد مؤتمر عالمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية، فضلاً عن عبء عمل إضافي لخدمة المؤتمرات لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وستشمل الأنشطة التخطيط والتنظيم والخدمات، بما في ذلك خدمات الترجمة الشفوية، لمؤتمر مدته يوم واحد في جنيف، فضلاً عن سفر 10 مشاركين لحضور المؤتمر.

للولصول إلى هذه النقطة. فهل سيستغرق الأمر أيضاً 15 أو 20 عاماً أخرى يموت فيها الضحايا الأبرياء حتى نقول أخيراً إن حرق النصوص المقدسة غير مشمول بحرية التعبير؟

لا أريد أن أستمّر في التطرق إلى الأمر نفسه، ولكنني أود أن أكرر أننا نأسف لرؤية مشروع التعديل الشفوي المقترح الذي نرفضه بشدة. ونود أن نطلب من جميع الذين يؤمنون بالتعايش بين الأديان، ويدافعون عن حرية الدين، ويعارضون كراهية الإسلام، ومعاداة السامية، والهجمات على المسيحية، وأي شكل من أشكال العنصرية أو التمييز على أساس اللون أو العرق أو الأصل، أو على نوع الجنس، الذين يحركهم روح العيش في وئام مع الآخرين والرغبة في الحفاظ على إنسانيتنا التي عانت كثيراً وتواجه العديد من التحديات الأخرى - أن يصوتوا معارضين مشروع التعديل الشفوي المقترح. ويحدوني الأمل في أن نصوت معاً بصورة جماعية، بعد التصويت على مشروع التعديل الشفوي المقترح، تأييداً لمشروع القرار A/77/L.89.

وكما قلت سابقاً، بادر المغرب بطرح مشروع القرار هذا ليكون جزءاً من سلسلة متصلة من القرارات بشأن خطاب الكراهية. ونحن فخورون جداً بمبادرتنا، التي استغرق إعدادها ثلاث سنوات، ولكننا، مجدداً، عندما نتكلم عن الكتب المقدسة لا ندافع عن قرآننا: بل ندافع عن الكتب المقدسة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرة في هذه القاعة. إنه واجب أخلاقي، وواجب سياسي. وأعتقد أن من الإنصاف القول إن جميع أدياننا تدعو إلى التعايش وقبول الآخر. وكما قلت، فإن قبول أن يحرق شخص ما كتب دين آخر هو ببساطة رفض وإنكار وإدانة للآخر. إن العالم بحاجة إلى الأمل والتعايش والتسامح والتفاهم، وقبل كل شيء إلى التضامن، في مواجهة الفاشية والتطرف والشعبوية وكل من يسعى إلى تقويض الوئام والتعايش بين الشعوب والأديان والثقافات والحضارات.

وفي الختام، هذا نداء إلى جميع الذين أيدونا حتى الآن، ونأمل أن يصوتوا جميعاً معارضين مشروع التعديل الشفوي هذا الذي يزيل عنصراً هاماً من الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/77/L.89.

نريد أن نشير إليها، لكن التطورات في بعض البلدان أجبرت العالمين العربي والإسلامي على الرد. فقد كان هناك أفراد يحرقون نسخاً من القرآن، الكتاب المقدس لدى بليونيين مسلم، أمام السفارات. وقد وقع آخر عمل من هذا القبيل صباح اليوم. تتكرر هذه الأعمال كل يومين إلى ثلاثة أيام تقريباً، كما لو كان العالم بحاجة إليها. ومن الواضح أن ردود فعل دولنا، بالبيانات والإعلانات، وحتى ردود فعل البلدان التي لا تريد الإبقاء على مشروع الفقرة هذا، لم تكن كافية لوقف مرتكبي أعمال التنديس والاعتداء على الرموز الدينية والكتب المقدسة. وفي هذا الصدد، نحن نتحدث عن الكتب المقدسة بصيغة الجمع. إننا لا نتحدث عن القرآن فحسب، بل أيضاً عن التوراة والأنجيل. نحن ندافع عنها جميعاً. فيقع على عاتقنا جميعاً التزام باحترام المشاعر الدينية للآخرين. وحرق كتاب مقدس ليس حرية تعبير. إنه هجوم على الكرامة الدينية للناس. وكما قلت من قبل، إنه هجوم على إيمان بلايين البشر. وكما قال روسو ذات مرة، فإن حرية شخص ما تنتهي حيث تبدأ حرية الآخر. والهجوم على الحرية الدينية أو الكنسية هو إنكار لدين الآخرين. إنه ينكر إيمان الآخر. إن الهجوم على الكتاب المقدس لدين ما أو تنديسه أو تحريمه هو إنكار لذلك الدين - وإنكار لجميع الذين يؤمنون بذلك الدين أو يمارسونه. لذلك فمن غير المناسب اعتبار أي من هذه الأفعال شكلاً من أشكال حرية التعبير. وأود أن أذكر بأن الإرهابيين، قبل بضع سنوات، عندما كانوا يحاولون توزيع كتيبات إرشادية لصنع قنابل مصنعة يدوياً وغيرها من الأجهزة المتفجرة للانتحاريين، قلنا إن علينا أن نتوخى الحذر وأن نحظر ذلك النشاط، رغم أننا كنا قد قلنا إن حرية التعبير كانت مشكلة. لقد تطلب الأمر ظهور داعش، ونشوب حرب، وتدمير بلد، وتطلب الأمر إزهاق آلاف الأبرياء للتشكيك في هذا الشكل من أشكال ما يسمى بحرية التعبير - أن تكون قادراً على قول أو كتابة ما تريد. واليوم، طالما أن التعبير لا يؤثر على الآخرين أو يؤذيهم، فهو محمي بحرية التعبير، ولكن هذه الأدلة الإرشادية حول القنابل والأجهزة المتفجرة باتت محظورة الآن. بل إن الفكر الإرهابي أو السفر مع إرهابي أو التحدث معه أصبح محظوراً بموجب القانون الدولي. استغرق الأمر منا ما يقرب من 15 عاماً

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اقترح ممثل إسبانيا مشروع تعديل *المعارضون:*

شفوي لمشروع القرار A/77/L.89.

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، الكامرون، تشاد، الصين، كوبا، جيبوتي، مصر، إريتريا، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المغرب، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، اليمن، زمبابوي

المتنعون عن التصويت:

أستراليا، بوتان، البوسنة والهرسك، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، جورجيا، كينيا، مدغشقر، المكسيك، موزامبيق، نيبال، نيوزيلندا، بنما، باراغواي، بيرو، جمهورية كوريا، توغو، أوروغواي

رُفض مشروع التعديل الشفوي لمشروع القرار A/77/L.89 بأغلبية 62 صوتاً معارضاً مقابل 44 صوتاً مؤيداً، مع امتناع 24 عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنشرع في البت في مشروع القرار

A/77/L.89.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/77/L.89؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.89 (القرار 318/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت أو الموقف بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن مدة

ووفقاً للمادة 90 من النظام الداخلي، تبت الجمعية أولاً في مشروع التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل إسبانيا.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة لقراءة نص الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، كما ستصبح وفقاً للاقتراح الشفوي المقدم من إسبانيا.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل إسبانيا حذف آخر أربع كلمات من الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، أي "في انتهاك للقانون الدولي". ليصبح نص الفقرة كما يلي:

"وإن تستنكر بشدة جميع أعمال العنف الموجهة ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم، وكذلك أي أعمال من هذا القبيل ترتكب ضد رموزهم الدينية وكنسهم المقدسة ومنازلهم أو أعمالهم أو ممتلكاتهم أو مدارسهم أو مراكزهم الثقافية أو الأماكن التي يتعبدون فيها، وجميع الاعتداءات على الأماكن والمواقع والمزارات الدينية أو داخلها".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع التعديل الشفوي. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كمبوديا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، مملكة هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

إن خطاب الكراهية ظاهرة متداخلة، وعلى هذا النحو يجب معالجتها من خلال نهج شامل يعالج جميع جوانب وأسباب التمييز والعنف. ونأسف لأن المشروع المعروض علينا يركز على خطاب الكراهية في السياق المحدود للكراهية الدينية. ونعرب عن تقديرنا لأن الميسر، المغرب، نظم مشاورات غير رسمية شارك فيها الاتحاد الأوروبي مشاركة بناءة. وقدم الاتحاد الأوروبي عدة مقترحات ترمي إلى تحسين النص، ونشعر بخيبة أمل لأنها لم تؤخذ كلها في الاعتبار. ونأسف أيضاً لعدم وجود استعداد لإتاحة مزيد من الوقت لمواصلة المفاوضات.

ومما يؤسف له أن النص المعروض علينا لا يفي تماماً بمتطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة وفي الإشارات إلى أعمال العنف ضد الرموز الدينية والكتب المقدسة بوصفها انتهاكاً للقانون الدولي. ولئن كنا نتفق على أنها مهينة للغاية وغير محترمة، فإنها ليست انتهاكات للقانون الدولي. إن حرية الدين والمعتقد، شأنها شأن جميع حقوق الإنسان الأخرى، هي حق فردي يمكن ممارسته إلى جانب سواه من الحقوق. وهي لا تحمي ديناً أو معتقداً، في حد ذاته، أو رموزه، ولا تحظر انتقاد الأديان أو المعتقدات.

ولهذه الأسباب، لم يكن أمام الاتحاد الأوروبي خيار آخر سوى اقتراح مشروع تعديل شفوي للفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، ندعو بموجبه إلى حذف عبارة "في انتهاك للقانون الدولي". ولتلك الأسباب، ينأى الاتحاد الأوروبي بنفسه بشدة عن الجزء الأخير من الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة. وبذلك التوضيحات، انضم الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء على الرغم من تحفظاتنا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح في مواجهة خطاب الكراهية أمر حاسم لتحقيق مناخ من الاحترام والتفاهم المتبادلين والتعايش السلمي والتعاون. ولا يمكن التسامح مع أي عمل من أعمال العنف، على أساس أي دين أو معتقد، أو تبريره بأي حال من الأحوال.

تعليقات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باوينز (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

أود أن أبدأ بالقول إن الاتحاد الأوروبي يدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح واحترام التنوع الثقافي والتعددية الدينية. ونسلم بأن الحوار بين الأديان والمعتقدات والثقافات يؤدي دوراً إيجابياً في مكافحة الكراهية والتحريض والعنف.

وأود أيضاً أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي أوضح موقفه في المناقشة العاجلة التي جرت في مجلس حقوق الإنسان في 12 تموز/يوليه - وهو أن حرق كتاب يعتبره الكثيرون مقدساً هو أمر مهين وغير محترم وعمل استفزازي واضح.

يعارض الاتحاد الأوروبي جميع أشكال التحريض على العنف أو الكراهية وخطاب الكراهية، عبر الإنترنت وخارجها، ولكننا ندافع أيضاً عن الحق في حرية الرأي والتعبير. وامتثالاً للمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تحظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي قد تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

لقد كان تحقيق التوازن بين التمتع بحرية التعبير وحماية الحق في حرية الدين أو المعتقد موضوعاً صعباً للمناقشة داخل الأمم المتحدة منذ عقود. وفي عام 2011 تم التوصل إلى توازن دقيق، سمح لنا باتباع نهج توافقي من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 الذي أدى بدوره إلى إنجازات مهمة مثل خطة عمل الرباط، وعملية اسطنبول لمكافحة التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد، وإعلان ببيروت بشأن الإيمان من أجل الحقوق. تشترك جميع هذه الوثائق في فرضية أن عتبة التحريض غير القانوني يجب أن تكون عالية، بناء على تحليل السياق، وأن القيود المفروضة على حرية التعبير يجب أن تظل هي الاستثناء.

دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية قد تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. إن بعض أعمال العنف المشار إليها في القرار 318/77، وإن كانت مسيئة للغاية وغير محترمة، قد لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، يتضمن القانون الهنغاري أحكاماً واضحة جداً بشأن هذه الأفعال. ووفقاً لقانوننا الجنائي، فإن أي شخص يدمر أو يضر بعين من أعيان العبادة الدينية يكون مذنباً بالتخريب ويعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، يعاقب قانوننا الجنائي على السلوك المعادي للمجتمع القادر على إثارة الذعر لدى أفراد الجماعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية باستهداف الأشخاص المنتمين إلى تلك الجماعات. ويتضمن نظامنا القانوني أيضاً أحكاماً بشأن التحريض ضد طائفة ما ويعاقب، في جملة أمور، على التحريض على العنف أو الكراهية ضد جماعة دينية أو عضو في هذه الجماعة. كما أن هنغاريا ملتزمة التزاماً شديداً أيضاً بالحقوق في حرية الدين أو المعتقد الذي يمكن ممارسته فردياً أو جماعياً مع آخرين. ومن هذا المنطلق، انضممنا إلى توافق الآراء بشأن القرار.

السيد الحسان (عمان): سيدي الرئيس، أدلي بهذا البيان نيابة عن وفد بلدي، سلطنة عمان.

وأود أن أبدأ بالقول إن هذا يوم مهم في تاريخ الأمم المتحدة. إن الإجماع الدولي على تمرير ودعم القرار 318/77، الذي اتخذ للتو، يُعتبر من المناسبات الهامة في هذه المنظمة والتي تتم عن مسؤولية كاملة. لقد كان بلدي، سلطنة عمان، أحد المقدمين والمؤيدين للقرار الذي عرض في إطار البند 14 من جدول الأعمال. ونشكر وفد المملكة المغربية على مواصلة طرح مشروع هذا القرار وعلى الأفكار والمضامين والتوصيات الواردة فيه.

ونعتبر أن ثقافة السلام تقوم على الاحترام المتبادل وعدم المساس بالمقدسات. ونؤكد على أن إهانة المقدسات هو نوع من أنواع خطاب الكراهية الذي يجب ألا يُسمح به في هذه المنظمة. إن حرق الكتب المقدسة لأي دين أو معتقد يمثل من وجهة نظرنا تصرفاً غير سليم

ويجب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها عالمياً. ويمكن في صميم النظم القانونية البولندية الاعتراف بالكرامة غير القابلة للتصرف لكل إنسان، مؤمناً وغير مؤمن على حد سواء. إن احترام كرامة الإنسان، في ثقافتنا، لا يتعارض مع الحريات في الحياة العامة. تسمح تلك الحريات بقبول واحترام الاختلافات بين الأديان وبالحوار في أبعاد عديدة - فنية وعلمية وروحية - وفيما يتعلق بالقيم الأساسية لمختلف الأديان. ويمكن للمؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء المشاركة في هذا الحوار.

وبعد أن قادت بولندا مبادرة إعلان اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، فإنها تدعو إلى تكثيف الجهود لحماية الأفراد وكرامتهم. وندين بشدة جميع أعمال التمييز أو العنف ضد الأفراد على أساس دينهم أو معتقدتهم. يمكن للحوار والتعليم أن يكونا أداتين قويتين في معالجة ومواجهة التحديات الناجمة عن خطاب الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو خارجها. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة مكافحة انتشار المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. ونعتقد أن الحوار بين الأديان والثقافات ضروري لتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والتنمية.

وفي الختام، أودّ أن أكرر أن جهودنا على الصعيدين العالمي والمحلي يجب أن تركز على حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولن يتسنى تعزيز قيم الاحترام والتسامح وعدم التمييز والتعددية وحرية الرأي والتعبير والتصدي لروايات خطاب الكراهية إلا بالعمل معاً وتعزيز شراكتنا.

السيدة بونغور (هنغاريا) (تكلّمت بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

وهنغاريا ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات بغية مكافحة خطاب الكراهية والتحريض والعنف، ونحن نؤيد جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد. وتماشياً مع المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يحظر القانون أي

”إن مواجهة كراهية الإسلام هي أولوية إدارتي. والوقوف ضد كراهية المسلمين أمر ضروري لما نحن عليه كدولة تأسست على الحرية والعدالة للجميع“.

وإننا نرى أن تدنيس أي نص ديني أمر بغیض، ومنتضامن مع شركائنا في منظمة التعاون الإسلامي ومع جميع الأشخاص الذين يرغبون في أن يعيشوا حياتهم وفقاً لهوياتهم أو معتقداتهم الدينية دون تمييز. قبل 25 عاماً، وقع الرئيس كلينتون على قانون الحرية الدينية الدولي ليصبح قانوناً. وفي ذلك الوقت، أشار إلى أن حرية الدين كانت معتقداً أمريكياً راسخاً، قائلاً:

”عندما نعزز الحرية الدينية، فإننا نعزز أيضاً حرية التعبير والضمير وتكوين الجمعيات وغيرها من حقوق الإنسان“.

ونحن فخورون بدورنا القيادي في تعزيز القيم المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16، الذي يخوض بعناية في العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير، وتم التفاوض عليه على مستويات عليا مع أعضاء منظمة التعاون الإسلامي واعتمد بتوافق الآراء في عام 2011. وقبل تلك اللحظة الفاصلة، رأى البعض أن هذين الحقين متعارضان. وأوضح القرار أنهما في الواقع متكاملان. لا يزال هذا نهجنا إزاء هذه المسألة، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي إعادة تأكيد ذلك النهج. وفيما يتعلق بقرار اليوم 318/77، نقدر قيادة المغرب ونسلم بالأهمية الحاسمة لهذا الموضوع. وبينما نؤيد القرار، فلا تزال لدينا شواغل من أنه لا يمثل تنوع الآراء في هذه الهيئة بشأن مكافحة خطاب الكراهية تمثيلاً مع احترام حقوق الإنسان.

أولاً، نأسف لأن القرار استشهد بصيغة من قرار مجلس الأمن 2686 (2023) تتضمن أعمال التطرف دون صلة واضحة بالعنف. تتعرض حقوق الإنسان والحريات الأساسية للاعتداء، بما في ذلك من جانب الحكومات التي تسعى إلى انتهاك تلك الحقوق تحت ستار مكافحة التطرف. ومن الأولويات القصوى للولايات المتحدة ألا تمنح ترخيصاً للدول لقمع الآراء المعارضة بذريعة مكافحة التطرف أو الحفاظ على السلام أو الوئام المجتمعي. لقد ركزت الأمم المتحدة

وغير مسؤول وينم عن الكراهية ولا يمكن تفسيره تحت أي ذريعة، ولا بد من محاسبة مرتكبيه. وندعو إلى وقف هذه التصرفات التي تسيء لنا جميعاً ولا تدعم التفاهم والتعايش بين الشعوب.

لقد لاحظنا في السنوات القليلة الماضية تنامي ظاهرة كراهية الإسلام والمسلمين، الإسلاموفوبيا، والتي باتت في تصاعد مستمر في العديد من الدول، وباتت تزيد من وتيرة حوادث الكراهية المرتبطة بالعنف المباشر وغير المباشر. من هنا تؤيد بلدي، سلطنة عمان، التفاهم والتعايش والاحترام المتبادل. وندعو إلى التوقف عن حرق أي نوع من الكتب السماوية، بما في ذلك القرآن الكريم وأي من الكتب السماوية المقدسة والمعتقدات، لأن مثل هذه الأعمال لا تساهم في إقامة عالم خالٍ من الكراهية.

كما نرفض تسييس هذا الموضوع، أي الإساءة للأديان والمعتقدات ولأتباعها. ونعتبر ذلك مخالفاً لأحكام القانون الدولي والمبادئ السامية والنبيلة التي قامت وتقوم عليها هذه المنظمة. ولا يمكن تفسير ذلك تحت أي ذريعة من الذرائع، بما في ذلك حرية التعبير أو أي ذريعة أخرى. ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة رصد مظاهر الكراهية هذه وتوفير الموارد المالية اللازمة للإبلاغ عنها في التقارير المقبلة. ونحن هنا في هذه المنظمة نسعى إلى مدّ جسور التعاون والتفاهم وليس العكس. هذه هي الرسالة.

ونرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن إدانته لهذه التصرفات، ولكن نعتبرها من وجهة نظرنا مخالفة لأحكام القانون الدولي وللمبادئ الأساسية والنبيلة والسامية التي قامت عليها هذه المنظمة.

السيدة كوراك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

تدين الولايات المتحدة بشدة أعمال الكراهية وتواصل التأكيد على الضرر الذي يمكن أن تسببه للأفراد. وقد أعربنا عن بالغ قلقنا إزاء تدنيس القرآن الكريم في 28 حزيران/يونيه، ونكرر تلك المشاعر مرة أخرى اليوم. إن الولايات المتحدة تشجب بشكل قاطع الكراهية ضد المسلمين كلما حدثت. وكما ذكر الرئيس بايدن في أيار/مايو:

القرار. واليابان مستعدة دائماً للمشاركة البناءة في العملية التشاورية وهي مصممة على تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات لمكافحة خطاب الكراهية.

السيدة رزق (مصر) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني المملكة المغربية ووفدها وأن أشكرهم على جهودهم في قيادة المفاوضات بشأن هذا القرار الهام الذي يأتي في الوقت المناسب (القرار 318/77) بحسن نية وفي محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء في مرحلة مبكرة.

ويؤيد وفد بلدي القرار الذي اتخذ اليوم. فهو لا يعالج الحوار بين الأديان والثقافات وصلته بمكافحة خطاب الكراهية فحسب، بل إنه أيضاً قرار يأتي في الوقت المناسب تماماً. وفي الأشهر الأخيرة، شهد المجتمع العالمي تكراراً وتضاعفاً في أعمال التحريض والعنف التي تحركها الكراهية ضد الإسلام وأتباعه - أي كراهية الإسلام. وفي هذا اليوم بالذات شهدت السفارة المصرية في الدنمارك حادثة أخرى لحرق القرآن الكريم الذي يعتبره المسلمون جزءاً من هويتهم. لا يشكل هذا العمل وما سبقه من أعمال شنيعة إهانة لمشاعر ما يقرب من بليون مسلم في جميع أنحاء العالم فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لحقوق المجتمعات المسلمة في البلدان التي تحدث فيها هذه الأعمال، ولا سيما الحق في حرية الدين أو المعتقد. ولا يمكن ولا ينبغي تبرير هذه الأعمال تحت ستار حرية التعبير.

وكما سمعنا في وقت سابق في مداخلات الدول الأعضاء الزميلة، تنص المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بوضوح على أن تحظر بموجب القانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً أو عداوة أو عنفاً. وفي ذلك الصدد، يشدد وفد بلدي على أن الأعمال الأخيرة المتمثلة في حرق القرآن الكريم أو أي هجمات أخرى على الكتب المقدسة هي في الواقع انتهاك ومظهر من مظاهر الكراهية والمشاعر المعادية للمسلمين والدين. إنها في الواقع أعمال تحريض وعداء وعنف ينبغي أن يحظرها القانون - وهي تحدث في بلدان تدعي أن إرساء سيادة القانون وإنفاذها

لسنوات وبشكل مناسب على معالجة التطرف العنيف، بما في ذلك في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف وفي الالتزامات الحالية التي تعهدت بها الدول الأعضاء لمنع التطرف العنيف ومكافحته. يجب حماية الآراء والمعتقدات، حتى لو وصفت بأنها متطرفة.

وفيما يتعلق بالفقرة 2 من المنطوق، نشير إلى أن مصطلح "خطاب الكراهية" يشمل عموماً نطاقاً واسعاً من الخطاب، ومعظمه محمي بحرية التعبير. ومن خلال التعبير عن دعمنا لمكافحة خطاب الكراهية، فإننا لا ندعم بأي حال من الأحوال الجهود الرامية إلى تجريم مثل هذا الخطاب. ويجب بذل أي جهد لمكافحة خطاب الكراهية بطريقة تتفق مع احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير.

وأخيراً، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء النهج الذي اتبعه تحالف الأمم المتحدة للحضارات فيما يتعلق بحرية التعبير، بما في ذلك خلال المنتدى الذي عقد في فاس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وعلى وجه الخصوص، يهدف إعلان فاس إلى الاعتراف بالاعتدال كقيمة مجتمعية. ومما يؤسف له أن العديد من الحكومات التي تروج لفضائل الاعتدال استخدمت هذا المصطلح كمبرر لمنع المعارضة ووضع قيود قانونية لا مبرر لها على التعبير، ولا سيما التعبير الديني. وتتضمن الولايات المتحدة إلى غيرها في عدم تأييد الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، نظراً لأن مشروع التعديل الشفوي لتصحيح الصياغة الواردة فيها لم يعتمد اليوم. وعلى الرغم من تلك الشواغل، انضمت الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار 318/77، حيث أننا لا نزال ملتزمين بالعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التسامح واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيدة كاساهارا (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يقدم تعليلاً موجزاً للتصويت. إن اليابان مؤيد قوي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تقوم عليها القيم الواردة في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح في مكافحة خطاب الكراهية. وفي ضوء تلك القيم، انضمت اليابان إلى توافق الآراء بشأن القرار 318/77 ومع ذلك، يأسف وفد بلدي للافقار إلى الحوار والطريقة التي تم بها تيسير

في 12 تموز/يوليه، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 1/53 الذي يعرف الهجمات على القرآن الكريم بأنها كراهية دينية. ونود أن نبرز الدور المتنامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في منع خطاب الكراهية وإنهائه من خلال ولايته التي تشمل، في جملة أمور، تعزيز التفاهم المتبادل بين مختلف الثقافات والأديان. يهدف التحالف وبرامجه ومبادراته، مثل مبادرة #SpreadNoHate، إلى تخفيف حدة التوتر بين المجتمعات وداخلها بغية إيجاد أساس للتعايش في وئام وسلام. وستواصل تركيا دعمها الثابت لجميع الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على تلك الآفة، التي تهدد القيم المشتركة التي تربطنا معاً.

السيد بيدروزا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تدين بيرو جميع حوادث التعصب والتمييز والعنف ضد الناس على أساس دينهم أو معتقداتهم في أي منطقة من العالم. ولذلك تؤيد بيرو اتخاذ القرار 318/77 إننا بحاجة إلى مكافحة التعصب الديني وضمان احترام حقوق جميع الناس، بغض النظر عن الحدود.

ووفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يقع على عاتق الدول واجب حظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية أو العنصرية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. ولكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد - وهي حقوق لا تزال تشكل أساس المجتمعات الديمقراطية والتعددية والشاملة.

وأخيراً، نود أن نذكر بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو معلم تاريخي يجمع بين الشعوب والأمم، يعلن أن الحرية والعدالة والسلام على الصعيد العالمي متجذرة في الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف للجميع.

السيد تشاوداري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن بالغ ارتياحه لاتخاذ القرار 318/77.

يتفق النص المعتمد اليوم مع قرار مجلس حقوق الإنسان 1/53، بشأن الكراهية الدينية، الذي اتخذ مؤخراً في جنيف. وقد أدان ذلك القرار التاريخي، الذي قدمته باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، جميع أشكال الدعوة إلى الكراهية الدينية ومظاهرها، بما في ذلك الأعمال

هو المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان والديمقراطية الحديثة. وبناء على ذلك، فإن هذه البلدان مطالبة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن قيمها المزعومة للديمقراطية وحقوق الإنسان، بأن تضع في نظمها القانونية الوسائل والأحكام اللازمة لمنع هذه الأعمال وإرساء المساءلة عنها. وإن أي بيان أو تعديل شفوي، سواء كان عدائياً أم لا، لن يعفي الدول الأعضاء من التزاماتها القانونية في هذا الصدد. وبناء على ذلك، صوتت مصر معارضة مشروع التعديل الشفوي المقترح في القاعة، ولكنها شاركت في تقديم القرار 318/77 وصوتت مؤيدة له.

السيد أكيولوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المغرب على عمله كميسر وعلى جهوده لجعل القرار 318/77 وثيقة تجسد الحقائق الزاهية.

اليوم، وصلت جرائم الكراهية والعنصرية وكره الأجانب إلى مستويات غير مسبوقة. ومما يؤسف له أن كراهية الإسلام هي من بين أكثر أشكال الكراهية والعنصرية شيوعاً. ويواجه المسلمون بشكل متزايد ممارسات منهجية تتمثل في الحرمان من حرية الدين وجرائم الكراهية ومختلف مظاهر كراهية الإسلام. ونتيجة لذلك، فإن تدنيس القرآن الكريم والمساجد وانتهاك حرية الدين آخذة في الازدياد. إن الهجمات الخسيسة التي يرتكبها المحرضون على معاداة الإسلام في أوروبا ضد القرآن الكريم هي عروض صارخة للكراهية والتعصب وكره الأجانب والتمييز. ونحن ندين بشدة تلك الهجمات الدنيئة المتكررة. إن السماح بتلك الأعمال البغيضة لا يمكن تبريره أبداً بذريعة حرية التعبير. بل على العكس من ذلك، فهي انتهاكات صارخة بل وتجاوزات للحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية. وينبغي أن تكون القيم والرموز المقدسة بعيدة عن متناول المحرضين والمتعصبين والانتهازيين. وندعو جميع البلدان والأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات ملموسة ضد أعمال العنف والتمييز والتعصب المؤسفة القائمة على أساس الدين، ولا سيما المظاهر المتزايدة لكراهية الإسلام.

لقد كان إعلان الجمعية العامة يوم 15 آذار/مارس يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام خطوة بارزة. وفي وقت سابق من هذا الشهر،

عنها بشدة. إنها مشينة ومخزية، ولا تحترم دين الآخرين، وتؤذي الكثير من الناس، وتخلق انقسامات بين مختلف الأديان والثقافات. بيد أننا ندافع أيضاً عن الحق في حرية الرأي والتعبير الذي يشكل ركيزة أساسية للديمقراطيات الحرة والمفتوحة. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة التمييز بعناية بين الأعمال المهينة والأعمال التي تستحق الشجب أخلاقياً، ولكنها قانونية، والأعمال التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وبالتالي فهي غير قانونية.

ولحسن الحظ، لدينا عدة معايير دولية وإطار معياري غني يمكن أن نستند إليه عند إجراء ذلك التمييز الصعب جداً في كثير من الأحيان. وهي تشمل قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16، وخطة عمل الرباط، وإطار عملية اسطنبول، وإعلان بيروت بشأن الإيمان من أجل الحقوق. وندعو الجميع إلى الاستفادة من ذلك الإطار بروح من التعاون والاحترام المتبادل. هذا هو الوقت المناسب للوقوف معاً في كافة مناحي المعتقدات الدينية والسياسية. وبقيامنا بذلك، نثبت للأفراد القلائل المسؤولين عن ذلك أن وحدتنا لن تتعرض للتحدي من خلال استفزازاتهم العنيفة والمشينة.

وكما ذكر ممثل الاتحاد الأوروبي، نأسف لأن القرار 318/77 لا يركز سوى على خطاب الكراهية في سياق الكراهية الدينية، وليس كظاهرة شاملة. ونقدر حقيقة أن الميسر نظم مشاورات غير رسمية بشأن تلك المسائل الهامة جداً، ولكننا نأسف لعدم كفاية الوقت للتوصل إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء بشكل كامل، وهو ما كان ليكون أفضل حقاً.

ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة وفي الإشارة إلى أعمال العنف ضد الرموز الدينية والكتب المقدسة بوصفها انتهاكاً للقانون الدولي. ولئن كنا نتفق على أن تلك الأعمال مهينة للغاية وغير محترمة، فإنها ليست انتهاكات للقانون الدولي. إن حرية الدين والمعتقد، شأنها شأن جميع حقوق الإنسان الأخرى، هي حق فردي. وهي لا تحمي الدين أو الرمز الديني في حد ذاته، كما أنها لا تحظر انتقاد الأديان أو المعتقد. ولهذه الأسباب، تنأى بلدان الشمال الأوروبي بنفسها عن الإشارة إلى انتهاك القانون الدولي الواردة في

العنصرية والتمييز التي وقعت مؤخراً والتي دنست القرآن الكريم. ودعا القرار الدول إلى اعتماد قوانين تمكنها من تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة.

إن كراهية الإسلام آخذة في الازدياد، مع تكرار حوادث تدنيس القرآن الكريم. هذه الأعمال ليست مجرد استفزاز لمشاعر أكثر من بليون مسلم، ولكنها أيضاً خطوة لتحريب الوئام والسلام بين الأديان. تشكل هذه الحوادث أيضاً مظهراً من مظاهر الكراهية العنصرية وكره الأجانب، كما أن عدم وجود ردع قانوني وقائي والتعاسس عن اتخاذ إجراءات ضد تلك الأعمال يشجع على زيادة التحريض على الكراهية والعنف. لذلك فإننا نردد بقوة آراء الذين أعربوا عن تأييدهم لقرار اليوم، بما في ذلك الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن النص المعتمد اليوم لا يسعى إلى الحد من الحق في حرية التعبير، ولكنه يحاول التأكيد على الواجبات والمسؤوليات الخاصة للمجتمع الدولي عن صون السلام والوئام بين الأديان.

السيدة فيغتر (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بهذا التعليق للتصويت باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تؤكد أننا نعارض جميع أشكال التحريض على العنف أو الكراهية وخطاب الكراهية، سواء على الإنترنت أو خارجها. وامتثالاً للمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي قد تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح واحترام التنوع الثقافي والتعددية الدينية. ونسلم بأن الحوار بين الأديان والمعتقدات والثقافات يؤدي أدواراً إيجابية في مكافحة الكراهية والتحريض والعنف. كما نؤيد بقوة الحق في حرية الفكر والوجدان والدين لجميع الأفراد، بما في ذلك الحق في إظهار أي دين أو معتقد وممارسته وممارسته.

إن حرق القرآن أو أي كتاب مقدس آخر هو أمر مهين وغير محترم وعمل استفزازي واضح. ونحن ندين هذه الأعمال وننأى بأنفسنا

محدود النطاق لأنه لا يشمل حماية جميع الناس، استناداً إلى العوامل العديدة التي تحدد الهوية. وفي كثير من الأحيان، يصبح خطاب الكراهية لغة تعكس كراهية الأجانب والتمييز الموجه ضد المهاجرين واللاجئين. وبالمثل، يتم تشجيع العنف الذي يتعرض له الأشخاص من مختلف التوجهات الجنسية أو الهويات الجنسية من خلال لغة مهينة متجذرة في التعصب والكراهية.

يمكن أن يكون جميع الناس، بغض النظر عن هويتهم، هدفاً لخطاب الكراهية. ولهذا السبب، تعتقد المكسيك أن القرار ينبغي أن يركز تركيزاً واسعاً لا يترك أحداً خارج نطاق حمايته الضرورية. إن خطاب الكراهية الموجه إلى شخص واحد هو كراهية موجهة إلى جميع الناس.

السيدة ناريك (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): في الكفاح ضد خطاب الكراهية، لا بد من الحوار بين الأديان والثقافات وتعزيز التسامح. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه النهج أساسية لمكافحة التمييز والتعصب والتحريض على الكراهية والتطرف العنيف. وتدين سويسرا بأشد العبارات هذه المظاهر بجميع أشكالها وتشكر المغرب على تقديم القرار 318/77 بشأن هذا الموضوع الهام والموضوعي. يجب أن نناقش الحاجة إلى الحد من حرية التعبير في بعض الحالات من أجل حماية الأفراد، على النحو المنصوص عليه في المادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونشدد على أن أي حد من هذه الحرية يجب أن ينص عليه القانون ويجب أن يكون ضرورياً ومتناسباً. ومع ذلك، لا بد من التمييز بين حماية الأشخاص الذين ينتمون إلى دين معين من الكراهية والعنف والتمييز، وبين حماية الأديان والكتب المقدسة والرموز الدينية من التشهير. إن تشويه صورة الأديان، أو التشهير الديني، ليسا مفهومي قانونيين معترفاً بهما بموجب الإطار المعياري للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لوفد المغرب على اتخاذ هذه المبادرة الهامة جداً، التي أدت إلى اتخاذ القرار 318/77، بشأن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح في مكافحة خطاب الكراهية. وقد سررنا بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة التي تسهم إسهاماً كبيراً في تطوير التعاون الدولي في هذا المجال.

الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة. وبهذا التوضيح، تتضمن دول الشمال الأوروبي إلى توافق الآراء.

السيدة الزغبى (لبنان): في المقدمة، أود أن أتقدم بالشكر إلى المملكة المغربية على عرض القرار 318/77 المعنون "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية". إن لبنان، بالطبع، مؤيد لهذا القرار لما يرمز إليه لبنان من نموذج للعيش المشترك بين الأديان والحضارات.

في ظل ما شاهدناه مؤخراً من إساءة للقرآن الكريم، أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان بياناً شددت فيه على استهجان اللبنانيين وإدانتهم السماح مرة أخرى بالإساءة إلى القرآن الكريم، مما يشكل انتهاكاً مستمراً لمشاعر المسلمين وكرامتهم. وقد دعونا إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لكل ما من شأنه تعميق مشاعر الكراهية والعنصرية بكل أشكالها والتحريض على العنف والإساءة للأديان.

في الختام، لبنان نموذج لتعدد الأديان والحضارات، ومصدر للتنوع والغنى والعيش المشترك يصدر رسالة تسامح وتآخٍ بين الشعوب على اختلاف مشاربها ونحلها.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يتقدم المكسيك بالشكر إلى المغرب على عمله في تيسير القرار 318/77 بشأن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية. ونعتقد أن النص معلم بارز في تعزيز حقوق الشعوب وتمييزها وخطوة نحو القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب. ونشكر الميسر أيضاً على تضمينه في القرار بعض الاقتراحات التي قدمها وفدنا.

وموقف المكسيك واضح. إننا نعارض بشدة أي عمل من أعمال التمييز أو التعصب أو العنف الموجه ضد أي فرد بسبب دينه أو معتقده. وندين على وجه التحديد حرق القرآن مؤخراً، وهو اعتداء على كرامة الناس وحقوق الإنسان. وفي عالم يشكل فيه العنف تهديداً كامناً، يجب أن نعمل بجد لوضع حد للتمييز القائم على أساس الدين أو أي نوع آخر للتمييز. ومما يؤسف له أن القرار بالنسبة لبلدي، المكسيك،

تقديرنا للمملكة المغربية على قيادتها وعلى اتخاذ الناجح للقرار الذي تقدر الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة في تقديمه.

السيدة جانغ سي سي (الصين) (تكلمت بالصينية): تتقدم الصين بالشكر إلى المغرب على عرضه القرار 318/77، المعنون "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية"، وعلى العمل باسم جميع الأطراف لتعزيز التسامح والتعلم المتبادل بين الحضارات بغية الرد على خطاب الكراهية والقضاء عليه. وتؤيد الصين القرار تأييداً فاعلاً وتتشرف بالمشاركة في تقديمه.

يواجه العالم اليوم العديد من المشاكل المعقدة والأزمات والتحديات المترابطة التي يكمن وراءها نقص الثقة المتراكم منذ أمد طويل. منذ وقت ليس ببعيد، اقترح الرئيس شي جينبنغ مبادرة الحضارة العالمية التي تدعو إلى احترام التنوع الحضاري في العالم، وتعزيز القيم المشتركة للبشرية، وأهمية التراث والابتكار الحضاري، وأوجه المداوالت والتعاون المتينة على الصعيد الدولي التي تتمحور حول الناس. تمثل هذه المبادرة منفعة عامة هامة أخرى قدمتها الصين في عصر جديد للمجتمع الدولي. ونحن على استعداد للتكاتف مع جميع الأطراف لتعزيز التسامح والتعايش والمداولة والتعلم المتبادل بين الحضارات، بما في ذلك عن طريق إفساح المجال كاملاً لدور الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه جسراً للاتصال ووسيلة للقضاء على جميع أشكال خطاب الكراهية وكراهية الأجانب والعنصرية وما يتصل بذلك من تعصب. إننا نرفض رفضاً قاطعاً فرض أحد ما قيمه ونماذجه الخاصة على الآخرين، والتحريض على صراعات الحضارات، وتأجيج المواجهة الإيديولوجية، وتآكل التفاهم المتبادل والتعاون بين الحضارات.

وتؤيد الصين إجراء مناقشة تمس الحاجة إليها في الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحوادث الأخيرة التي انطوت على حرق القرآن في بعض البلدان واتخاذ القرار 1/53 الذي قدمته منظمة التعاون الإسلامي. قدمت الحضارة الإسلامية مساهمات كبيرة لحضارات العالم. وينبغي احترام معتقدات المسلمين وحساسياتهم الدينية. وتعارض الصين جميع أشكال كراهية الإسلام وتعتقد أنه لا ينبغي استخدام حرية التعبير كسبب لتأجيج الصراع الحضاري أو

إن كراهية الإسلام وكراهية المسيحية ومعاداة السامية خطيرة بشكل خاص اليوم. ويساورنا القلق إزاء الاتجاهات الأخيرة في بعض البلدان الأوروبية التي تتطوي على حرق الكتب المقدسة. إن مثل هذه الهجمات على دين وعلى كرامة المؤمنين به هي رفض لجميع الأديان واعتداء على الحق في حرية الدين وإهانة وانتهاك لها. وهذه الأعمال هي مظهر من مظاهر التطرف الذي يقوض حقوق الإنسان ويؤجج النزاع. وندين الموقف الذي اتخذته الدول التي تتغاضى في الواقع عن هؤلاء المتطرفين، بدلاً من حماية الحق في حرية الدين، وتشجعهم بينما تحميهم من العقاب. وبهذه الصفة، تسهم تلك الدول في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. ندعو البلدان الأوروبية إلى التصرف بطريقة حضارية وإظهار التسامح مع ممثلي الأديان الأخرى واحترامهم. إن التسامح مع التطرف أمر غير مقبول. ومن المرجح أن يكون للإفلات من العقاب على هذه الأفعال، مثل حرق الكتب المقدسة، عواقب وخيمة.

السيدة العوضي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الإمارات العربية المتحدة الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت على مشروع التعديل الشفوي للفقرة الثالثة عشرة من ديباجة القرار 318/77، المعنون "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية"، الذي اتخذ اليوم بتوافق الآراء. إن من المؤسف تقديم اقتراح مشروع تعديل شفوي لقرار يحظى تقليدياً بتوافق الآراء، خاصة وأن المملكة المغربية، بوصفها ميسراً، لم تدخر جهداً في استيعاب وجهات النظر المتباينة على نطاق واسع لجميع الوفود والتقريب بينها. لقد صوتنا معارضين مشروع التعديل الشفوي لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن حرية التعبير يجب ألا تستخدم كذريعة لتأجيج الكراهية بين الناس والمجتمعات. ولا ينبغي أن يكون للكراهية أي مكان في عالمنا اليوم.

وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على ضرورة احترام الرموز الدينية والكتب المقدسة لتجنب التحريض والاستقطاب في الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع الدولي إلى العمل معاً لتأكيد التزامه بالتمسك بالمبادئ العالمية للتسامح والتعايش السلمي. ومرة أخرى، نعرب عن

يؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بمبادئ التسامح والتفاهم المتبادل وبأهمية التصدي للأعمال التي تسعى بوضوح إلى إثارة الكراهية العنصرية والدينية والتحريض عليها. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم في إطار محافل الأمم المتحدة في مكافحة خطاب الكراهية، وخاصة على أساس الدين والمعتقد، نحو تحقيق تقدم حقيقي لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد كروكر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد أنني، بعد أن تكلمت في وقت سابق من المناقشة، لا يمكنني الإدلاء ببيان آخر الآن. لذلك، ولكي أنأى بوفد بلدي عن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والفقرة الثانية من المنطوق، سأحتاج إلى إرسال بيان خطي يمكن تعميمه، ليسجل في المحضر الرسمي، إلى جانب بيان أوسع نطاقاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 14 من جدول الأعمال.

البند 126 من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/77/L.88، المعنون "دعم المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز أركان التعليم الدولي وتشجيع التفاعل بين الثقافات المتعددة".

وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.88، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدميه: الاتحاد الروسي، أفغانستان، الإمارات العربية

خلق عداء حضاري. ونؤيد المغرب الذي أدرج، في ضوء آراء أغلبية الدول الأعضاء، عبارات بشأن كراهية الإسلام والإدانة، في جملة أمور، لأعمال العنف ضد الكتب المقدسة. ونهني المغرب على اتخاذ القرار بتوافق الآراء. ونأمل أن تبدي البلدان المعنية الإرادة السياسية اللازمة، في جملة أمور، وتتخذ إجراءات ملموسة، وتحل المسائل العميقة الجذور المتعلقة بالخطابة والسلوكيات القائمة على التمييز وكراهية الأجانب، وتعزيز فهم واحترام الأديان والحضارات المختلفة.

السيد ريزال (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره الصادق للمملكة المغربية على تقديم هذا القرار الهام، مرة أخرى هذا العام، للجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا للإجراء المركز للمفاوضات بشأن النص واستعداد الميسر لمراعاة التطورات الأخيرة ذات الصلة بمشروع القرار.

ومن المؤسف تقديم مشروع تعديل شفوي على الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة. ويتذكر وفد بلدي بوضوح شديد النداءات التي وجهها عدد من الوفود من أجل صياغة أقوى لحقوق الإنسان خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار. ومع ذلك، وفيما يتعلق بانتهاكات الكتب المقدسة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحق في حرية الدين والمعتقد، فإن الرغبة في صياغة أقوى بشأن حقوق الإنسان ضعيفة إلى حد ما.

وإننا، في حين نقرّ بأن ممارسة حرية الكلام والتعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، نختلف بشدة مع الفكرة القائلة بأن تشويه صورة الأديان ليس انتهاكاً لحقوق الإنسان. يشكل تشويه صورة أي دين انتقاصاً من الحق في حرية الدين أو المعتقد ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحريض على الكراهية العنصرية والدينية.

ولطالما شدد وفد بلدي على أن الحقوق ينبغي ألا تتنافس مع بعضها البعض، ولا ينبغي أن ينظر إلى حق على أنه أعلى من حق آخر. تنطوي ممارسة حرية الكلام والتعبير على المسؤولية والمساءلة، وهما عنصران حاسمان في مكافحة خطاب الكراهية. ويتحتم علينا أن نتمسك بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة وأن نعالج جميع قضايا حقوق الإنسان بطريقة محايدة وغير تمييزية وموضوعية.

وعلى أساس تلك الاعتبارات دعونا وأيدنا إدراج "الكتب المقدسة" في مشروع القرار هذا وصوتنا معارضين لمشروع التعديل الشفوي المقدم.

اعتمد مشروع المقرر A/77/L.85 (المقرر 562/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/77/L.86، المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة داء السل".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/77/L.86؟

اعتمد مشروع المقرر A/77/L.86 (المقرر 563/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/77/L.87، المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/77/L.87؟

اعتمد مشروع المقرر A/77/L.87 (المقرر 564/77).

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 128 من جدول الأعمال.

البند 133 من جدول الأعمال (تابع)

أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

مشروع قرار (A/77/L.84)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك لتعرض مشروع القرار A/77/L.84.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/77/L.84، المعنون "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة"، لتتظر فيه الجمعية العامة. يتألف مشروع القرار هذا، الذي تتشرف

المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، آيسلندا، باكستان، البحرين، بلغاريا، بنما، تايلند، تركمانستان، تشاد، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، سري لانكا، السنغال، السودان، السويد، شيلي، الصومال، طاجيكستان، غامبيا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكويت، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا واليمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.88؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.88 (القرار 319/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 126 من جدول الأعمال.

البند 128 من جدول الأعمال (تابع)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند 128 من جدول الأعمال، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" للبت في ثلاثة مشاريع مقررات صدرت بوصفها A/77/L.85 و A/77/L.86 و A/77/L.87.

نشر الآن في النظر في مشاريع المقررات A/77/L.85 و A/77/L.86 و A/77/L.87، الواحد تلو الآخر. وأدعو الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على أي من مشاريع المقررات الثلاثة إلى القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/77/L.85، المعنون مشاركة "المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/77/L.85؟

مما يسهل التطبيق السريع والواسع للحلول المبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أيضاً إجراء تقييم متعمق لأثر ذلك التقدم المتسارع على التنمية المستدامة حتى نتمكن من ضمان الفائدة الشاملة لتلك الابتكارات لصالح الجميع. ويشكل القرار الذي نتخذه اليوم خطوة هامة في سعينا المشترك إلى مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة. وستواصل المكسيك التأكيد مراراً وتكراراً على التزامها بمواصلة العمل على تنفيذ حلول فعالة تسمح لنا بمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يتيحها لنا التغير التكنولوجي. ونعلم أننا نحظى بدعم الجمعية وكيانات الأمم المتحدة التي تؤيد الولايات الواردة في هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/77/L.84، المعنون "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة". وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار A/77/L.84 وهي: إندونيسيا، باراغواي، تركيا، جورجيا، سنغافورة وغواتيمالا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.84؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.84 (القرار 320/77).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 133 من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/45.

المكسيك بعرضه للمرة الرابعة، من تحديثات ذات طابع فني، لأننا ندرك أن المسائل الموضوعية المتعلقة بأثر التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة تعالج في محافل أوسع، مثل المناقشات المتعلقة بالاتفاق الرقمي العالمي الذي ستجري مفاوضاته في إطار مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024. وفي تلك العملية، ستدعو المكسيك إلى إدراج عناصر هامة واردة بالفعل في المشروع، مثل الربط الشامل الميسور التكلفة والهادف؛ وبناء القدرات للتكيف مع التغير التكنولوجي؛ والمنافع العامة الرقمية؛ وتعزيز التعاون الرقمي؛ والنقاش الدائر حول استخدام التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي.

ونحن على اقتناع بأن التعاون العالمي ضروري لوضع حلول فعالة تمكننا من مواجهة التحديات التكنولوجية بطريقة شاملة. وتعرب المكسيك عن خالص شكرها لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة في عملية التفاوض. كانت تلك المشاركة أساسية لكي نجسد بشكل كاف في النص كيف يمكننا أن نتصدى للتحديات التي يفرضها التقدم التكنولوجي السريع على سعينا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة.

ويكرر بلدي التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للولايات المحددة في قرارات الجمعية العامة. ومن دون الوفاء بهذا المطلب الأساسي، لا يمكن ضمان المتابعة المناسبة للعمل الناشئ عن تلك الوثائق، لا سيما فيما يتعلق بمسألة التغير التكنولوجي السريعة التطور. ومن الضروري أن تترجم القرارات المتخذة في الجمعية العامة إلى امتثال ملموس وإحراز تقدم ملموس نحو الأهداف التي توحدنا. وفي ذلك الصدد، تدعو المكسيك منظومة الأمم المتحدة إلى الامتثال، من حيث التوقيت والشكل، للقرارات التي توصلت إليها الدول الأعضاء في هذا المحفل. والولايات الواردة في قرارات الجمعية العامة جزء لا يتجزأ من المعايير المتعددة الأطراف، وعدم الاهتمام بها لا يقوض متابعة وتعزيز المسائل الموضوعية فحسب، بل يقوض أيضاً سلامة القرار نفسه.

ندرك المكسيك أن التقدم التكنولوجي المتسارع يمكن أن يكون حليفاً في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،